الوثائق الرسمية

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون

اللجنة الأولى
الجلسة ١٨
الخميس، ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد مرنييه ..... (بلجيكا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بنود جدول الأعمال من ٦٣ إلى ٧٩ (تابع)

مناقشة موضوعية بشأن مواضيع البنود: عرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع البنود والنظر فيها

السيد حسمي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): يتشرف وفدي بعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.45، المؤرخ ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، المعنون "متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها".

ويسرنا أن نعلن أن مشروع القرار تشارك في تقديمه الوفود التالية: إكوادور، الإمارات العربية المتحدة، إندونيسيا، أوروغواي، إيران (جمهورية - الإسلامية)، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، البرازيل، بروني دار السلام، بنغلاديش، بنما، بوروندي، بيرو، تايلند، جامايكا، الجزائر، جزر سليمان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، زمبابوي، ساموا، سان مارينو، سري لانكا، السلفادور، سنغافورة، السودان، سورينام، سيراليون، العراق، غانا، غيانا، الفلبين، فيجي، فييت نام، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، ليسوتو، مصر، المكسيك، ملاوي، منغوليا، ميانمار، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، هندوراس، ووفد بلادي، ماليزيا.

من الواضح من المناقشات في هذه الدورة للجنة الأولى أن أغلبية كبيرة من الأعضاء في المنظمة تواصل الشعور بالقلق العميق من الافتقار إلى الجهود الحقيقية ومن بطء خطى المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي نحو إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف. وقد أدت التطورات الأخيرة إلى زيادة تلك الشواغل وإلى تعقيد الوضع أيضا. ولهذا تحتم الضرورة أن يكثف المجتمع الدولي مساعيه في مجال نزع السلاح النووي بغية تحقيق الهدف النهائي بإزالة الأسلحة النووية بشكل كامل. ومشروع القرار هذا واحد من تلك الجهود بذلك الاتجاه. إنه يعتمد على قرار الجمعية العامة ٣٨/٥٢ سين، الذي أقرته الجمعية العامة بأغلبية كبيرة في دورتها الأخيرة، ويشكل بقدر كبير استكمالا لذلك القرار. والأسباب المنطقية لقرار العام الماضي لا تزال وجيهة هذا العام كما كانت آنذاك.

ويؤكد مشروع القرار من جديد، في الفقرة ١، الفتوى الإجماعية لمحكمة العدل الدولية وهي

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

"إن هناك التزاما قائما بالسعي بحسن نية إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بكافة جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفعالة والوصول بتلك المفاوضات إلى نتيجة".

من الواضح من هذا الرأي أن هناك التزاما قانونيا على الدول ليس بالسعي لإجراء المفاوضات فحسب، بل بالوصول بها إلى خاتمة مبكرة أيضا.

ويكرر مشروع القرار، في الفقرة ٢، الإعراب عن طلب الجمعية العامة في قرارها ٣٨/٥٢ سين إلى

"جميع الدول الوفاء بذلك الالتزام فورا بأن تبدأ في مفاوضات متعددة الأطراف في عام ١٩٩٩ تفضي إلى الإبرام المبكر لاتفاقية لحظر استحداث وإنتاج وتجريب ونشر وتخزين ونقل الأسلحة النووية، والتهديد بها أو استخدامها، وتنص على إزالة تلك الأسلحة".

وهذا يتناسق مع الالتزام الرسمي الذي تعهدت به الدول الأعضاء وفقا للمادة ٤ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بالسعي بنية حسنة في مفاوضات حول تدابير فعالة تتعلق بنزع السلاح النووي وبتحليها بالعزيمة في السعي إلى الجهود المنتظمة والتدريجية لخفض الأسلحة النووية عالميا، مع الهدف النهائي بإزالة الأسلحة.

وهذه الفتوى الإجماعية للمحكمة الدولية حول وجود هذا الالتزام يعتبرها مقدمو مشروع القرار أساسا واضحا لإجراءات المتابعة من جانب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لمساعيهم الحاسمة لتخليص العالم من الأسلحة النووية.

وأود أيضا، في معرض طرح مشروع القرار في هذه الدورة الثالثة والخمسين للجمعية العامة، أن أشير إلى عدة نقاط إضافية، للرد إلى حد ما على بيانات أدلت بها بعض الوفود التي تكلمت ضد مشروع القرار في مناسبات سابقة. وأود أن أشير إلى أن مشروع القرار، في الوقت الذي يسعى فيه إلى البدء الفوري للمفاوضات المتعددة الأطراف - على وجه التخصيص في عام ١٩٩٩ - التي تفضي إلى اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، فإن صياغته لا تستثني إجراء مفاوضات حول جوانب أخرى لنزع السلاح النووي، بل إنها تسمح بها وتشجع حقا على إجرائها، بهدف أن تفضي العملية بأكملها إلى مفاوضات على اتفاقية بشأن الأسلحة النووية، وبذلك يسمح باتخاذ خطوات في نزع السلاح من النوع الذي تلتزم بدعمه الدول الحائزة على الأسلحة النووية نفسها.

ويتوجب التنويه بأن مشروع القرار وقد نوه بذلك في العام الماضي أحد الوفود - الذي أشعر بالامتنان له - يطالب بمفاوضات "تفضي إلى" اتفاقية لنزع الأسلحة النووية وليس بمفاوضات عليها. ولهذا فإن النهج الواقعي الذي يتخذه مشروع القرار هذا لا يتناقض مع المناهج التدريجية المطروحة للمناقشة، بما في ذلك من حركة عدم الانحياز، وبالتالي ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنظر إليه نظرة إيجابية وبناءة.

ويقر وفدي سلفا بأن مشروع القرار يركز على ذلك الجزء من فتوى المحكمة المتعلق بالرأي الإجماعي على وجود التزام بالسعي بحسن نية إلى مفاوضات تفضي إلى نزع الأسلحة النووية في كل جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. وينبغي التذكير بأن محكمة العدل الدولية قدمت استنتاجين رئيسيين بشأن الأسلحة النووية، أحدها يتعلق بالتهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها والآخر يتعلق بالالتزام بالتفاوض بشأن نزع السلاح. ومن المناسب حقا أن تقوم الجمعية العامة بتناول هذين الاستنتاجين بشكل منفصل، حيث أنهما يتطلبان استجابتين مختلفتين. وحيث أن مشروع القرار معنون "متابعة للفتوى"، نرى أن جمع الرأيين في مشروع قرار واحد لن يؤدي إلا إلى التشويش على القضية، إذ قد تكون هناك وفود بمقدورها أن تؤيد سبيل عمل واحدا وليس الآخر.

ويركز مشروع القرار، كما يظهر في الفقرة ١ من المنطوق، على التزام الدول بنزع السلاح، لأنه تم التوصل إلى ذلك الاستنتاج في المحكمة الدولية بالإجماع، ولأنه لا يوجد جدل حول معنى هذا الاستنتاج، خلافا للاستنتاج حول التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها الذي كان موضع تفسيرات عديدة. وتنفيذ هذا الاستنتاج مناسب تماما للجمعية العامة، التي بحوزتها عدة ولايات لتعزيز مفاوضات نزع السلاح.

وفيما يتعلق بالنقطة التي أعربت عنها عدة وفود بأن هناك حاجة لمفاوضات ثنائية إضافية، وأن المفاوضات المتعددة الأطراف قد تعرض الخاتمة الناجحة للمفاوضات الثنائية للخطر لا أستطيع سوى تكرار ما أعلنه وفدي عندما قدم العام الماضي مشروع القرار. لقد قلنا بأننا سلمنا

"بالجهود الجارية والمنجزات السابقة بشأن تخفيض الأسلحة النووية من خلال المفاوضات الثنائية".

ولكن أضفنا بأن هذه

"المفاوضات الثنائية لا تعالج سوى مسألة تخفيض أعداد هذه الأسلحة إلى حد أقصى معين، ولا تعالج القضاء التام عليها ولا تغير السياسات المتبعة بشأن استخدام هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها".

وأود التأكيد مرة ثانية على أهمية المفاوضات الثنائية وصلتها المتواصلة، ولكن ينبغي أن لا تقلل هذه من أهمية المفاوضات المتعددة الأطراف. والواقع أن المسارين يمكن أن يكمل أحدهما الآخر وأن يعززه. ونزع السلاح النووي، على أية حال، أمر يهم كل الإنسانية وليس فقط الدول الحائزة للأسلحة النووية.

ودفع أيضا بحجة أن مشروع القرار أعفى الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من أي مسؤولية تتعلق بنزع السلاح. وهذا بالطبع ليس له أي أساس وهو مضلل، إذ يدعو مشروع القرار كل الدول إلى الوفاء بالالتزام بالتفاوض بشأن نزع السلاح النووي. إنه لا ينفرد بالدول الحائزة على الأسلحة النووية فقط.

ودفع أحد الوفود بحجة أن مشروع القرار أبطل الالتزام الوارد في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار المتصل بنزع السلاح العام الكامل، وردا على ذلك أود الإشارة إلى أن مشروع القرار المطروح أمام اللجنة يتناول تنفيذ فتوى محكمة العدل الدولية وليس معاهدة عدم الانتشار. ولئن كان التزام معاهدة عدم الانتشار في المادة السادسة يشمل جزءا من القانون الدولي الذي استخدمته المحكمة، فإن المحكمة استخدمت كذلك قوانين حكومية وتقليدية أخرى للتوصل إلى استنتاجها. إن استنتاج المحكمة بأن هنالك التزاما بالتفاوض بشأن نزع السلاح النووي لا يعني أي ربط بين مثل هذا الالتزام وبين نزع السلاح العام الكامل، كما أن معاهدة عدم الانتشار لا تربط بشكل مباشر كذلك. إنه يعلن فقط أن هنالك التزاما للقيام بالاثنين.

وقيل أيضا إن مشروع القرار لم يشر مطلقا إلى حقيقة أن المحكمة قررت أنه لا يوجد حظر في القانون الدولي لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها. وأعرب وفدي عن تقديره للملاحظة التي أبداها أحد الوفود العام الماضي، والتي نؤيدها تماما، بأن المحكمة توصلت إلى قرار بأن استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها غير شرعي بشكل عام، وأن من الخطأ القول إن المحكمة سمحت باستثناء. فالمحكمة رفضت الحجة بإمكانية وجود استخدام شرعي للأسلحة النووية وقالت إنها لم تستطع التوصل إلى نتيجة بشأن الظروف الاستثنائية للغاية.

ويدحض وفدي، لكل تلك الأسباب، الادعاء الذي قدمه الذين عارضوا عرض مشروع قرار مشابه في السابق بأنه انتقائي ومثير للنزاع وغير واقعي. إنه لا تنطبق عليه هذه الأشياء أبدا. إن تقديم مشروع القرار بصيغته الحالية مسألة تطبيق عملي بحتة لفتوى المحكمة في سياق عمل اللجنة الأولى والجمعية العامة المتصل بنزع السلاح. وإن الدول التي تؤيد المفاوضات المتعددة الأطراف التي ستفضي في آخر الأمر إلى إزالة الأسلحة النووية عالميا - كما نلتزم جميعا بعمله - لن يكون لديها أي سبب لمعارضة مشروع القرار هذا الذي يسعى إلى عمل هذا الشيء بالتحديد في المدى البعيد.

ويعرب وفدي في عرض مشروع القرار عن امتنانه الخالص للمشاركين في تقديم مشروع القرار وللوفود التي ستصوت لصالحه.

السيدة كونادي (الهند) (تكلمت بالانكليزية): أتشرف بعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.14 "اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية" المقدم من إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوتان، بوتسوانا، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، السودان، فييت نام، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، ماليزيا، مصر، المكسيك، ميانمار، نيبال، نيجيريا، وبلادي الهند.

إن الهند وعدة بلدان أخرى، العديد منها من حركة عدم الانحياز، تقترح عن طريق مشروع القرار، إجراء مفاوضات بشأن إبرام حظر ملزم قانونا لاستعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها في موعد مبكر. لقد حصلت مشاريع قرارات مشابهة على تأييد واسع خلال السنوات الماضية، لكننا نأسف لعدم إحراز تقدم بشأن التنفيذ. والسبب في ذلك يعود إلى معارضة دول

معينة السماح ببدء مفاوضات متعددة الأطراف حول الاتفاقية المقترحة.

لقد خاب الأمل الذي جلبته نهاية الحرب الباردة بأن يؤدي التقليل من الخصومات السياسية إلى إحراز التقدم نحو خفض الأسلحة النووية والقضاء عليها. ولا يزال الوضع الدولي يتميز بنظام عالمي نووي يعتبر البعض فيه الأسلحة النووية بمثابة عملة شرعية للقوة وتزعم فئة مختارة امتلاك الحق لحيازتها إلى الأبد. بل إن المذاهب النووية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية تجيز البدء في استخدام الأسلحة النووية. ولا بد للمجتمع الدولي من أن يتخذ خطوات حاسمة لتحريم الأسلحة النووية عالميا كخطوة أساسية توصل إلى تدميرها.

إن الفتوى التاريخية لمحكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦ قضت بانطباق القانوني الإنساني الدولي على استخدام الأسلحة النووية. ولهذا السبب، يوجد فعلا حظر عام في القانون الإنساني على استخدام أسلحة الدمار الشامل هذه. ويجب أن ننظر في خطوات إضافية يمكنها أن تعزز الفتوى التاريخية. والصك الملزم قانونا الذي يحظر بشكل خاص استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها مطلوب الآن وضروري لتدعيم الأحكام الحالية للقانون الإنساني الدولي. وهناك حاجة لإزالة أي غموض قد يلجأ إليه لتبرير استعمال الأسلحة النووية.

إن مشروع القرار A/C.1/53/L.14 يؤكد حقيقة أن استعمال الأسلحة النووية يشكل أخطر تهديد لبقاء البشرية على قيد الحياة؛ ويشير إلى فتوى المحكمة بأن استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها يتناقض بشكل عام مع أحكام القانون الدولي التي تنطبق على النزاع المسلح ومبادئ وأحكام القانون الإنساني؛ ويعرب عن الإيمان الراسخ بأن اتفاقية متعددة الأطراف تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ستعزز الأمن الدولي وتسهم في مناخ المفاوضات الموصل إلى تدمير الأسلحة النووية نهائيا. ويكرر مشروع القرار الطلب إلى مؤتمر نزع السلاح لبدء مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها تحت أي ظرف من الظروف. وربما تشكل مثل هذه الاتفاقية ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها أول اتفاقية حقيقية لنزع السلاح النووي.

ونأمل أن يستمر مشروع القرار هذا في الحصول على التأييد الواسع الذي حصلت عليه مشاريع قرارات مشابهة في السابق.

السيدة ايشمامبيتوفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالانكليزية): أتشرف بعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.2 "إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا". إن التوجه نحو مناطق خالية من الأسلحة النووية في السنوات الأخيرة دليل على الأهمية المتزايدة للحركات الإقليمية في الدفع قدما بقضية عدم الانتشار ونزع السلاح النووي على صعيد العالم. إن معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبيلندابا أسهمت إسهاما هاما في نظام عدم الانتشار، ومثلت أيضا خطوة هامة نحو الهدف النهائي لنزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة.

ويشرفني بشكل خاص، في هذا الصدد، أن أبلغ اللجنة بأن الوفود التالية انضمت أيضا إلى مقدمي مشروع القرار الواردة أسماؤهم في الوثيقة A/C.1/53/L.2 - أوزبكستان، تركمانستان، طاجيكستان، كازاخستان، وبلادي قيرغيزستان - استراليا، البرازيل، تايلند، السلفادور، الفلبين، منغوليا، نيوزيلندا. إن تأييد هذه البلدان، التي تمثل مختلف الترتيبات الإقليمية، يكتسي أهمية خاصة لبلدان آسيا الوسطى المنهمكة حاليا في تحضير العمل الأساسي القانوني لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في إقليمها.

ونعرب عن امتناننا أيضا لشركائنا من رابطة الدول المستقلة، أذربيجان وأوكرانيا وجورجيا، ولوفدي إيطاليا وتركيا اللتين كررتا التزامهما القوي بقضية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين عن طريق المشاركة في تقديم مشروع قرارنا.

ويظهر المشروع الذي يعتمد على قرار العام الماضي، التطورات الأخيرة، بما في ذلك الاجتماعات والمشاورات غير الرسمية التي نظمتها إدارة شؤون نزع السلاح في نيويورك وجنيف، والاجتماع الاستشاري لخبراء بلدان آسيا الوسطى والدول الحائزة للأسلحة النووية والأمم المتحدة الذي استضافته حكومة قيرغيزستان في بشكك في شهر تموز/يوليه من هذا العام، والذي اختتم باعتماد بلاغ مشترك. إن البلاغ يطلب إلى جميع الدول الأعضاء تأييد مبادرة آسيا الوسطى التي تستهدف إنشاء منطقة

خالية من الأسلحة النووية في الإقليم، ويحيي خطواتها الملموسة الأولى في تحضير العمل الأساسي القانوني لمبادرتها.

إن الجمعية العامة، عن طريق مشروع القرار، تحث دول آسيا الوسطى الخمس على مواصلة حوارها الذي استهل في بشكك مع الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية؛ وتطلب إلى الأمين العام أن يوفر المساعدة لها؛ وتقرر النظر في مسألة المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا في الدورة الرابعة والخمسين للجمعية العامة تحت بند جدول الأعمال المعنون "نزع السلاح العام الكامل".

في الختام أود أن أؤكد امتناني العميق للتأييد الذي أعرب عنه عدد كبير من الدول في اللجنة الأولى للمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في وسط آسيا المقترحة. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء في ضوء تعبيرات التأييد هذه والمشاورات غير الرسمية التي عقدت مع عدد من الوفود.

السيد شاه (نيبال) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.5، "مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ"، نيابة عن المقدمين التاليين: استراليا، إندونيسيا، أوزبكستان، باكستان، بروني دار السلام، تايلند، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سري لانكا، الفلبين، فيجي، فييت نام، قيرغيزستان، كازاخستان، ماليزيا، منغوليا، ميانمار، نيوزيلندا، اليابان، وبلادي نيبال.

باستثناء إضافة فقرة جديدة إلى الديباجة لا يختلف مشروع القرار هذا كثيرا عن مشروع قرار العام الماضي. والفقرة الجديدة تتضمن إشارة إلى فكرة استحداث برنامج تعليمي وتدريبي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ للشباب من مختلف الخلفيات يمول عن طريق التبرعات.

وكما فعلنا في السابق، من جملة أمور أخرى، رحبنا بتقرير الأمين العام (A/53/323) الذي يعرب فيه عن اعتقاده بأن ولاية المركز الإقليمي لا تزال منطبقة وأن بإمكانه أن يؤدي دورا مفيدا في توفير مناخ يشجع على التعاون ونزع السلاح في المنطقة. ويثني مشروع القرار أيضا على الأنشطة النافعة التي يضطلع بها المركز في تشجيع الحوار الإقليمي ودون الإقليمي من أجل تعزيز الانفتاح والشفافية وبناء الثقة وكذلك تعزيز نزع السلاح والأمن بتنظيم اجتماعات إقليمية وهي عملية تعرف باسم "عملية كاتماندو".

وبمقتضى مشروع القرار في فقرات منطوقه، كالمعتاد، تؤكد الجمعية العامة ثانية على تأييدها القوي لتشغيل مركز الأمم المتحدة الإقليمي للسلم ونزع السلاح في آسيا والمحيط الهادئ بصفة مستمرة ولمواصلة تعزيزه، وعلى أهمية "عملية كاتماندو" كأداة قوية لتطوير الحوار في المنطقة بكاملها من أجل تحقيق الأمن ونزع السلاح. وتعرب أيضا عن تقديرها لاستمرار تلقي المركز الإقليمي للدعم السياسي والتبرعات المالية الضرورية جدا لمواصلة تشغيله. وبالإضافة إلى ذلك، يكرر المشروع مناشدته الدول الأعضاء، لا سيما الدول الواقعة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك المنظمات والمؤسسات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، أن تواصل تقديم التبرعات لتقوية برنامج أنشطة المركز.

ويتضمن مشروع القرار طلبا إلى الأمين العام بأن يقدم كل الدعم اللازم، في حدود الموارد الموجودة، إلى المركز الإقليمي في اضطلاعه ببرنامج أنشطته؛ وبأن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها الرابعة والخمسين، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار.

ويحدو المقدمين خالص الأمل بأن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء. إن اعتماده بالإجماع من قبل الجمعية العامة سيكون دعما قويا للمركز كمحفل مفيد لاجتماعات نزع السلاح والسلم وللأمن وبناء الثقة في منطقة آسيا - المحيط الهادئ.

السيد انخسيخان (منغوليا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.10/Rev.1 "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية"، الذي أصبحت الفلبين منذ لحظات آخر مشترك في تقديمه. وسأوجز كثيرا لأن وفدي تكلم بشأن قضية ذات صلة قبل بضعة أيام كجزء من إسهامه في المناقشة الموضوعية.

مشروع القرار هذا ناتج عن مشاورات طويلة وجادة ومفاوضات حساسة يدل عليها إصدار تنقيح له هذا الصباح. ويتناول مشروع القرار سياسة منغوليا المعلنة بخلو أراضيها من الأسلحة النووية، الأمر الذي حظي بتأييد دولي واسع. لقد أظهرت المفاوضات أن تلك السياسة

واتباع صيغة عملية المناطق الخالية من الأسلحة النووية لا يمكن تطبيقها بشكل كامل، على الأقل في الوقت الحاضر، عندما يتعلق الأمر بدولة منفردة، خاصة فيما يتعلق بدولة واقعة بين دولتين حائزتين على الأسلحة النووية. بيد أن هذا لم يثن من عزيمتنا نحن المنغوليين ولا من عزيمة شركائنا في المفاوضات.

ولقد توصلنا إلى استنتاج، نتيجة مشاوراتنا ومفاوضاتنا، بأن منح دولة صغيرة، مثل منغوليا، ذات الموقع الجغرافي السياسي الحساس، مركز منطقة خالية من الأسلحة النووية، سيكون أقوى وأمتن إذا تم الاعتراف بها دوليا وكفل أمنها الإجمالي. ذلك الاستنتاج هو أساس مفهوم مشروع القرار، ويمثل في الحقيقة النهج ذاته لهذه المسألة. ويعتقد وفدي أننا، بناء على هذا الفهم، ومع توفر الإرادة السياسية الضرورية يمكننا التوصل قريبا إلى ترتيب خاص محدد يراعي المصالح والحاجات الخاصة لمنغوليا، بما في ذلك تعزيز مركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية، بالإضافة إلى المصالح الشرعية لجيرانها واستقرار المنطقة بشكل عام.

بمقتضى ديباجة مشروع القرار تنوه الجمعية العامة بالتأييد الذي تحظى به فعلا مبادرة منغوليا وبحقيقة أن مركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية وسيلة لضمان الأمن القومي للدول. وبمقتضى المنطوق ترحب الجمعية العامة بإعلان منغوليا مركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. وتعتمد وتؤيد علاقة منغوليا القائمة على حسن الجوار والتوازن مع جيرانها كعنصر هام من عناصر تعزيز السلم والأمن والاستقرار في المنطقة.

والفقرة ٣ من المنطوق، تشكل جوهر مشروع القرار إذا جاز التعبير. إنها تنطلق من مبدأ أن مركز منغوليا كمنطقة خالية من الأسلحة النووية جزء من أمنها الإجمالي ولهذا فإن تقوية وتعزيز أمن منغوليا الدولي شرط ضروري لضمان مركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية. ولهذا، فإن الجمعية العامة ستقوم وفقا للفقرة ٣ من المنطوق بدعوة كل الدول المعنية للتعاون مع منغوليا بهذا الخصوص.

ولما كانت الترتيبات المناسبة لتقوية وتعزيز أمن منغوليا الدولي ومركزها كمنطقة خالية من الأسلحة النووية لم تحدد حتى الآن، فإن المشروع يقضي بأن تطلب الجمعية العامة من الأمين العام وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة تقديم المساعدة اللازمة إلى منغوليا وتقديم تقرير عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها الخامسة والخمسين.

وبموجب الفقرة ٧ من المنطوق تقرر الجمعية إدراج المسألة في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين.

ويعرب وفدي عن أمله بأن يعتمد مشروع القرار بتوافق الآراء، الأمر الذي سيعبر عن الروح التي سادت أثناء المفاوضات.

السيد هياشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن أعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.42 "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف".

لقد قدمت حكومة اليابان مشروع قرار تحت هذا العنوان لأول مرة عام ١٩٩٤ لإظهار التزام المجتمع الدولي الواضح بإزالة الأسلحة النووية. وكان الهدف أيضا تمهيد الأساس لمؤتمر استعراض وتمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية العام التالي.

إن مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي المعتمدة في ذلك المؤتمر في عام ١٩٩٥ عبرت عن هذه الفكرة، وأشارت بالتحديد إلى إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف كهدف مشترك للمجتمع الدولي. واعتمدت منذ ذلك الوقت قرارات متعاقبة بتأييد أغلبية ساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما في ذلك كل الدول الحائزة للأسلحة النووية العام الماضي. ونحن بهذا نعتبر أنه تم تحقيق هدفنا الأول وهو الحصول على التزام كل الدول بإزالة الأسلحة النووية. واستنادا إلى هذه الخلفية، تقترح اليابان أن نمضي قدما ولهذا تتقدم بمشروع قرار جديد.

أود فقط أن أشير إلى بعض النقاط الجديدة البارزة إلى حد أكبر في مشروع قرارنا. بموجب الفقرتين الخامسة والسابعة من الديباجة ترحب الجمعية العامة بالتطورات الإيجابية الأخيرة في تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النووي مثل انضمام البرازيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والقرار الذي اتخذه مؤتمر نزع السلاح في جنيف بإنشاء لجنة مخصصة لمعاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى.

وبموجب الفقرتين ١ و ٢ من المنطوق تؤكد الجمعية العامة من جديد على أهمية تحقيق كل من الانضمام العالمي لمعاهدة عدم الانتشار وتنفيذها الكامل، الأمر الذي يعبر عن رأي حكومة اليابان بأن معاهدة عدم الانتشار تشكل حجر أساس الجهود المبذولة لإزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

وتصف الفقرة ٤ من المنطوق عدة إجراءات ملموسة وواقعية ينبغي السعي لاتخاذها سواء الإجراءات المتعددة الأطراف أو فيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية بشكل فوري أو في المستقبل القريب. ويظهر هذا رأي الحكومة اليابانية الدائم بأن أفضل طريقة لتعزيز نزع السلاح النووي تتمثل في اتباع نهج الخطوة خطوة باعتماد تدابير ملموسة وواقعية كلما كان ذلك ممكنا.

والتدابير الثلاثة المتعددة الأطراف الواردة في الفقرة ٤ هي: القيام في وقت مبكر بالتوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والتصديق عليها؛ والقيام في وقت مبكر بإجراء واختتام مفاوضات داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الإنشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو غيرها من الأجهزة المتفجرة النووية؛ والشروع في مباحثات متعددة الأطراف بشأن الخطوات الممكنة التي ينبغي اتخاذها عقب اعتماد اتفاقية حظر إنتاج المواد الإنشطارية.

وبالإضافة إلى ذلك، تشير الفقرة ذاتها إلى ثلاثة تدابير ينبغي أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية. وهي: المضي قدما في عملية ستارت؛ وتدابير انفرادية لخفض الترسانات النووية؛ والشروع، في مرحلة مناسبة، بإجراء مفاوضات لخفض الأسلحة النووية فيما بين الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية.

وبموجب الفقرة ٧ من المنطوق تدعو الجمعية العامة كل الدول إلى مضاعفة جهودها لمنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، لا سيما الأسلحة النووية.

لقد شهد هذا العام تطورات إيجابية وسلبية في حقل عدم الانتشار ونزع السلاح، وربما يذكر في المستقبل كعام حاسم لهذا السبب. وتؤمن حكومة اليابان إيمانا قويا بأن المجتمع الدولي ينبغي ألا يخضع للجمود، بل ينبغي أن يمضي قدما في تعزيز التزاماته بعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وتعتقد أيضا أننا إذا أردنا المضي قدما، فيجب أن نجد أرضية مشتركة مع التسليم بوجهات النظر المختلفة حول كيفية تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية. وقد أعد النص المطروح علينا بغية سد الثغرة بين وجهات النظر المختلفة تلك.

وتأمل اليابان أن تشاركها كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في وجهات نظرها وأن أغلبية ساحقة منها ستؤيد مشروع القرار هذا.

السيد كالوفسكي (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.44 بشأن صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول عن طريق العنف، نيابة عن وفود الاتحاد الروسي، أذربيجان، اسبانيا، إكوادور، ألمانيا، أندورا، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، البوسنة والهرسك، بولندا، تركيا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السويد، فرنسا، الفلبين، فنلندا، فيجي، الكونغو، لكسمبرغ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان وبلادي جمهورية مقدونيا.

دعوني أولا أبلغ اللجنة بشأن تغيير طفيف في الفقرة السابعة من الديباجة، التي يجب أن يكون نصها الآن:

"اقتناعا منها بضرورة تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على منع النزاعات وحلها عموما لمنع اندلاع الصراعات".

وسيكون مشروع القرار A/C.1/53/L.44 ثاني قرار للجمعية العامة يعالج موضوع تفكك الدول عن طريق العنف. إن اللجنة تناولت الموضوع أول مرة قبل عامين، عندما اعتمدت الجمعية العامة القرار ٥٥/٥١ المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ وفقا لتوصية اللجنة.

ويتناول مشروع القرار A/C.1/53/L.44 أحد أهم جوانب صون الأمن الدولي: منع تفكك الدول عن طريق العنف. إنه يتناول الموضوع بأسلوب تطلعي وحاسم. إن ظهور فرص جديدة لبناء عالم سلمي، وفقا لمشروع القرار A/C.1/53/L.44، لن يتحقق إلا بالتقيد بأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ويعرب مشروع القرار A/C.1/53/L.44 عن بالغ القلق إزاء استمرار الحالات في الوقت الحاضر التي قد تؤدي إلى انتهاك السلام والأمن الدوليين، رغم الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل وضع حد للنزاعات من هذا القبيل وتحاشيها في المستقبل، ويشدد على ضرورة تعزيز قدرة منظومة الأمم المتحدة على منع اندلاع الصراعات.

ويشدد مشروع القرار A/C.1/53/L.44 على أهمية الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الدولية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا ومنظمة الدول الأمريكية، ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا ومجلس أوروبا وجامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بهدف منع تفكك الدول عن طريق العنف وصون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية.

وعلاوة على ذلك، يعتبر مشروع القرار A/C.1/53/L.44 تفكك الدول عن طريق العنف تهديدا للسلام والأمن الدوليين. وإذ يلاحظ أن الأغلبية العظمى من النزاعات الحالية المتسمة بالعنف هي نزاعات داخل الدول، فإنه يؤكد الحاجة إلى أن تتخذ الأمم المتحدة تدابير للمساعدة في منع تفكك الدول عن طريق العنف، مما يعزز السلام والأمن الدوليين والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب.

ويطلب مشروع القرار A/C.1/53/L.44 في منطوقه من جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة وهيئات الأمم المتحدة المختصة مواصلة الاضطلاع بالتدابير اللازمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، على النحو المناسب، للقضاء على التهديدات الموجهة للسلم والأمن الدوليين والمساعدة في منع تفكك الدول عن طريق العنف. ويشدد على أهمية حسن الجوار وإقامة علاقات ودية بين الدول في حل المشكلات فيما بينها، لمنع تفكك الدول عن طريق العنف ولتعزيز التعاون الدولي وفقا للميثاق.

ويطلب مشروع القرار A/C.1/53/L.44 أيضا من جميع الدول أن تسوي منازعاتها مع الدول الأخرى بالوسائل السلمية وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ويؤكد مشروع القرار A/C.1/53/L.44، في الفقرتين ٤ و ٥ من المنطوق، الحاجة إلى الامتثال الصارم لمبدأ حرمة الحدود الدولية والسلامة الإقليمية لأي دولة. ويؤكد في الفقرة ٦ من المنطوق أهمية الجهود الإقليمية الرامية إلى منع النزاعات الثنائية التي تهدد صون السلام والأمن الدوليين.

ويختتم مشروع القرار A/C.1/53/L.44 بطلب موجه إلى جميع الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة بأن تحيل إلى الأمين العام آراءها بشأن صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول عن طريق العنف؛ وبالتوصية بأن تقرر الجمعية العامة أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها الخامسة والخمسين بندا بعنوان "صون الأمن الدولي - منع تفكك الدول عن طريق العنف".

لا يخفى على أحد أن مشروع القرار A/C.1/53/L.44 يتناول مشكلة بالغة الأهمية في الحالة السياسية الدولية في الوقت الحاضر. ونستطيع القول ببالغ الثقة إن منظمتنا ستنشغل بمنع التفكك في المستقبل. ولا بد من منع اندلاع نزاعات جديدة وحل النزاعات الجارية. وسيسهم ذلك بشكل كبير في تحسين الحالة السياسية الدولية الراهنة والتعاون الدولي بالإضافة إلى صون السلام والأمن الدوليين. ولهذا فإن مشروع القرار A/C.1/53/L.44 يستهدف اتخاذ التدابير وانتهاج السياسات على المستويات الوطني والإقليمي والعالمي التي ترمي إلى إزالة التهديدات للسلام والأمن الدوليين وتعزيز التعاون الدولي في ذلك المسعى.

أخيرا، أود أن أقول إن إعداد مشروع القرار في هذه اللجنة بهدف اعتماده بدون تصويت لم يكن عملا سهلا، بل كان مسألة بالغة التعقيد. لقد بذلنا جهدا جهيدا لتقديم مشروع قرار إلى اللجنة الأولى يمكن أن يحصل على تأييد كل الوفود. ونأمل أن يعتمد مشروع القرار A/C.1/53/L.44 دون تصويت.

وأود أن أنتهز هذه الفرصة لإبلاغكم، السيد الرئيس، واللجنة، بأنني تشرفت هذا الصباح بالتوقيع نيابة عن بلادي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل هنغاريا لعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.6/Rev.1.

السيد توث (هنغاريا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.6/Rev.1 بشأن اتفاقية حظر الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) نيابة عن مقدميه، وهم: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، أرمينيا، إسبانيا، استراليا، استونيا، ألمانيا، أوغندا، أوكرانيا، إيران

(جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرازيل، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بولندا، بيرو، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، شيلي، فرنسا، فنلندا، كرواتيا، كندا، كوبا، كوستاريكا، كولومبيا، كينيا، لكسمبرغ، ليتوانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، موناكو، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيوزيلندا، هولندا، الولايات المتحدة، اليابان، اليونان، وبلادي هنغاريا.

ويلاحظ مشروع القرار A/C.1/53/L.6/Rev.1 مع الارتياح، في ديباجته أن هناك ١٤٠ دولة طرفا في الاتفاقية، بما في ذلك جميع الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن. ويطلب إلى جميع الدول الأطراف في الاتفاقية أن تشارك في تنفيذ توصيات المؤتمرات الاستعراضية، بما في ذلك تبادل المعلومات والبيانات المتفق عليها في الإعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الثالث.

ويشير مشروع القرار إلى أحكام الاتفاقية المتصلة بالتعاون العلمي والتكنولوجي وإلى الأحكام ذات الصلة من التقرير النهائي لفريق الخبراء الحكوميين المخصص، وإلى التقرير النهائي للمؤتمر الخاص المعقود في ١٩٩٤، وإلى الوثائق الختامية للمؤتمرات الاستعراضية.

ويرحب بالتأكيد الوارد في الإعلان الختامي للمؤتمر الاستعراضي الرابع بأن استخدام الأسلحة البكترويولوجية (البيولوجية) واستحداثها وإنتاجها وتخزينها محظور فعلا في جميع الأحوال، بموجب المادة الأولى من الاتفاقية.

ويشير مشروع التقرير كذلك إلى قرار المؤتمر الخاص عام ١٩٩٤ للدول الأطراف في الاتفاقية الذي قام بإنشاء فريق مخصص يكون باب الاشتراك فيه مفتوحا أمام الدول الأطراف ينبغي أن يكون هدفه النظر في اتخاذ تدابير مناسبة، بما في ذلك تدابير ممكنة التحقق وصياغة مقترحات لتعزيز الاتفاقية، تدرج، حسب الاقتضاء، في صك ملزم قانونا يقدم إلى الدول الأطراف كي تنظر فيه.

ويشير مشروع القرار A/C.1/53/L.6/Rev.1 إلى الوثيقة النهائية لمؤتمر دربن لبلدان عدم الانحياز، التي نوه فيها رؤساء الدول أو الحكومات بالتقدم المحرز حتى الآن في التفاوض بشأن وضع بروتوكول، وشددوا فيه على أهمية إحراز مزيد من التقدم الملموس لإبرام صك مقبول عالميا وملزم قانونا يرمي إلى تعزيز الاتفاقية، وأكدوا من جديد المقرر الذي اتخذه المؤتمر الاستعراضي الرابع وحث فيه الفريق المخصص على استكمال المفاوضات في أقرب وقت ممكن قبل بداية المؤتمر الاستعراضي الخامس.

ويشير مشروع القرار كذلك إلى الإعلان الصادر عن الاجتماع الوزاري غير الرسمي، المعقود مؤخرا في نيويورك، والذي أكد فيه المشاركون ومقدمو المشروع تأييدهم القوي للاتفاقية وتعزيز فعاليتها وتحسين تنفيذها.

ويرحّب مشروع القرار A/C.1/53/L.6/Rev.1، في منطوقه، بالتقدم المحرز حتى الآن في التفاوض بشأن وضع بروتوكول لتعزيز الاتفاقية، ويؤكد من جديد المقرر الذي اتخذه المؤتمر الاستعراضي الرابع الذي حث فيه الفريق المخصص على استكمال المفاوضات في أقرب وقت ممكن قبل بداية المؤتمر الاستعراضي الخامس وعلى تقديم تقريره، الذي سيعتمد بتوافق الآراء، إلى الدول الأطراف للنظر فيه في مؤتمر خاص.

ويدعو مشروع القرار جميع الدول الأطراف، في هذا السياق، إلى الإسراع في المفاوضات ومضاعفة جهودها داخل الفريق المخصص لصياغة نظام يكون متسما بالكفاءة والفعالية من حيث التكاليف وفعالا والعمل من أجل التوصّل في وقت مبكّر إلى حل للمسائل المعلّقة، من خلال المرونة المتجددة بهدف استكمال البروتوكول في أقرب وقت ممكن على أساس توافق الآراء.

وأخيرا، يطلب مشروع القرار A/C.1/53/L.6/Rev.1 إلى جميع الدول الموقعة التي لم تصادق بعد على الاتفاقية أن تفعل ذلك دون تأخير، ويطلب أيضا إلى الدول التي لم توقّع على الاتفاقية أن تصبح أطرافا فيها في موعد مبكّر، مسهمة بذلك في تحقيق الالتزام بالاتفاقية على نطاق عالمي.

وأود أن أعرب عن الأمل في أن يحظى مشروع القرار A/C.1/53/L.6/Rev.1 بتوافق الآراء ذاته كما كان الحال في مشاريع مشابهة في سنوات سابقة.

السيدة بيسكر (كرواتيا) (تكلّمت بالانكليزية): أود أن أتناول قضايا مجموعة الأسلحة التقليدية، وبندي جدول الأعمال ٧١ (د) و ٧٥ بصورة خاصة المتعلقين بمشكلة الألغام الأرضية ومشاريع القرارات ذات الصلة، والتي طرح إحداها في وقت سابق في اللجنة.

وكرواتيا من بين ثماني دول في العالم ابتليت أشد البلاء بكارثة الألغام الأرضية، ولهذا فإن مشكلة الألغام الأرضية تحظى باهتمام كبير لدى حكومتي. وهذه المشكلة موضوع قائم في جميع اجتماعاتنا مع الأصدقاء والشركاء، لا سيما بلدان الاتحاد الأوروبي وممثلي أمانة الأمم المتحدة. وتؤثر مشكلة الألغام الأرضية بشكل عكسي على جهود إعادة البناء والتنمية الاقتصادية وإعادة الاندماج الاجتماعي والمصالحة وذلك كما هو الحال في جميع البلدان التي تنتشر فيها الألغام الأرضية. وتشكّل الألغام الأرضية عائقا كبيرا أمام عودة اللاجئين والنازحين، الأمر الذي يعوق كذلك جهود التطبيع الاجتماعي والسياسي في عهد ما بعد الحرب.

لقد أحرزت حكومة كرواتيا، بمساعدة الأمم المتحدة، تقدما في إنشاء منظمة وطنية ونظام شامل لإزالة الألغام. واعتُمد في شباط/فبراير عام ١٩٩٨ قانون لإنشاء مركز عمل الألغام. والمهمة التي تنتظر ذلك المركز هائلة. فقد يتطلب إزالة أكثر من مليون لغم منتشر فوق ٦٠ ٠٠٠ كيلومتر مربع فترة ١٥ عاما أو أكثر. وعلى الرغم من أننا لا نستخف بالنتائج التي تم التوصل إليها حتى الآن، إلا أننا نعلم أنها تمثل نقطة في بحر الحاجة الملحة. ويمكن تلبية هذه الحاجات بشكل كامل فقط إذا قام المجتمع الدولي بدعم التزامه وإصراره لمساعدة أكثر البلدان تضررا من الناحية التكنولوجية والمالية في جهودها الوطنية بينما تستمر أعمال إزالة الترسانات الموجودة في الوقت ذاته.

وأود أن أذكر كمثال توضيحي، أن حكومتي قامت بتمويل أكثر من ٩٠ في المائة من عمليات إزالة الألغام في كرواتيا. وأنه لعبء ثقيل على بلد يعاني من آثار دمار الحرب والذي يتوجّب أن يتغلب في وقت واحد على مشاكل اقتصاد انتقالي. ولم تحصل كرواتيا منذ عام ١٩٩٦ إلا على القليل من الأموال الدولية. لهذا نثمّن بقدر كبير التبرعات التي قدمتها ألمانيا وإيطاليا وبلجيكا وسويسرا والمملكة المتحدة بالإضافة إلى اللجنة الأوروبية والصندوق الاستئماني الطوعي للأمم المتحدة لإزالة الألغام. وأود أن أنتهز هذه الفرصة لتقديم الشكر لأمانة الأمم المتحدة والبلدان الأعضاء التي جعلت مساعدة الأمم المتحدة الفنية لكرواتيا ممكنة.

وتشترك كرواتيا في هذا السياق باتفاقية أوتاوا. إنها شاركت في اتفاقية أوتاوا منذ البداية وكانت من بين أول ٤٠ بلدا تصادق على الاتفاقية. ونثمّن بقدر كبير الدور الخاص الذي لعبته حكومة كندا، بالإضافة إلى حكومتي النرويج والنمسا، في عملية أوتاوا. وتتطلع كرواتيا إلى الاجتماع الأول للدول الأطراف وترحّب بعرض حكومة موزامبيق استضافة المؤتمر في مابوتو. ونأمل أيضا أن تبذل الجهود التكملية في مؤتمر نزع السلاح التي قد تفضي في آخر الأمر إلى الحظر التام للألغام الأرضية.

أما وقد قلت ذلك فإنني أود أن أسجل في المحضر تأييد كرواتيا القوي لمشروع القرار A/C.1/53/ L.33 كما اقترحته كندا. ولا توجد حاجة أن نقول بأننا نرحب بمشروع القرار A/C.1/53/L.20/Rev.1 ونؤيده أيضا بشأن الاتفاقية حول أسلحة تقليدية معينة والبروتوكول المعدل الثاني، الذي عرضه ممثل السويد يوم أمس في اللجنة.

وتتطلع كرواتيا، كما قلت، لاجتماع مابوتو. ونعلّق أهمية كبيرة على عملية تحضيرية منسقة بشكل جيّد وفعّال. ونرى أن من المهم الحفاظ على التعاون الفريد بين الحكومات والمنظمات والمؤسسات الدولية والمجتمع المدني خلال تلك العملية. وهذا التعاون على وجه التحديد جعل عملية أوتاوا أمر مرض لم يسبق له مثيل في مفاوضات متعددة الأطراف. وسيعتمد التأثير الكامل للاتفاقية على تنفيذها بنجاح. وستتطلب إزالة الألغام المضادة للأفراد ومساعدة الضحايا تعبئة موارد على الأجل الطويل أكبر بكثير من تلك التي تم توفيرها حتى الآن، بالإضافة إلى تنسيق أكثر فاعلية للجهود الدولية.

وتشاطر كرواتيا القلق الذي أعرب عنه ممثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن

> "الجهود المبذولة في جمع وتنسيق المعلومات التي لم تسفر حتى الآن عن أنشطة جديدة في المجتمعات المتضررة بالألغام".

وننظر إلى متابعة عملية أوتاوا كعنصر حفاز للمضي قدما في عمل إزالة الألغام بشكل حقيقي في كل مكان من العالم. ونستطيع القول من خبرتنا الخاصة بأنه يقتضي القيام بالمزيد من العمل على المستويات الوطنية

والإقليمية والعالمية. وينبغي أن يقترن ذلك مع توفير الأموال الضرورية لتمويل إزالة الألغام تجاريا، بالإضافة إلى تقديم المساعدة في مجال المعدات المتخصصة والتدريب ومساندة الموظفين المتخصصين في البلدان الأكثر تأثرا. وهناك حاجة أيضا للمساعدة في تعزيز فعالية القدرات الوطنية، بما في ذلك تحديد الدور المناسب للقوات العسكرية في عملية إزالة الألغام الإنسانية.

وتنفيذ الاتفاقية سيكون تحديا صعبا لا سيما في البلدان المتضررة بالألغام. فينبغي أن تنفذ التزامات الاتفاقية، العديدة والمعقدة والمكلفة. وتكثيف أنشطة إزالة الألغام وإعادة تأهيل الضحايا في الوقت ذاته. وتعتقد كرواتيا أن هذه القضية تستحق الاهتمام الخاص في الإعداد لبرنامج متابعة اتفاقية أوتاوا.

وكرواتيا مستعدة للعمل بجد مع كل البلدان لتأييد اتفاقية أوتاوا في مرحلتها القادمة. والاتفاقية هي حقا الإطار العام لحل شامل للأزمة الإنسانية المستمرة. وينبغي أن نستخدمها إلى أقصى حد ممكن. ويمكن أن يوفر مشروع القرار المتعلق بالعمل على إزالة الألغام الذي تنظر فيه الجمعية العامة حاليا مساهمة مفيدة في مداولاتنا بشأن العملية التحضيرية. وسيكون دور الأمم المتحدة هاما للغاية في أنشطة دولية متزايدة ذات صلة بالألغام. ونتطلع إلى مساهمة الأمانة العامة للأمم المتحدة في ذلك الخصوص.

وأخيرا، تود حكومتي أن تعرب عن تعازيها الصادقة للأمانة العامة للأمم المتحدة وحكومة جنوب أفريقيا وعائلة المواطن من جنوب أفريقيا الذي قتل في حادث مفجع بلغم أرضي الأسبوع الماضي خلال قيامه بعمله في إزالة الألغام في كرواتيا. إن هذه المسألة الأخيرة تذكير محزن بالخطر المروع للألغام الأرضية وإلحاحية مداولاتنا.

السيد غراي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالانكليزية): بما أن هذا هو أول بيان أدلي به في اللجنة الأولى، أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على توليكم الرئاسة، وأشيد بأسلوبكم في إدارة اللجنة وعلى تصميمكم وانضباتكم في الحفاظ على هدوء الحضور وحماية مكانتكم وأنتم تمرون في عملية تكرار هائلة يمر بها كل رئيس.

وأتناول الكلمة هذا اليوم للتعليق على مشروع القرار A/C.1/53/L.48 المعنون "نحو عالم خال من الأسلحة النووية: الحاجة إلى خطة جديدة". استمع وفد الولايات المتحدة بدقة إلى مناقشة مشروع القرار يوم الثلاثاء، وأود التعليق على المناقشة والنص ذاته.

وبعد الاستماع إلى تعليقات مقدميه، لاحظنا أنه بينما مشروع القرار من أطول مشاريع القرارات في جدول أعمال هذا العام، أشار مقدموه بالكامل تقريبا إلى الفقرة الأولى من منطوقه. من الواضح أنهم يعتبرون أن فحوى مشروع القرار تكمن في الفقرة ١ التي تدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية أن "تعرب عن الالتزام القاطع بالقضاء السريع والتام على أسلحتها النووية".

وكنت أعتقد أنه ليس من الضروري أن أكرر مرة أخرى التزام الولايات المتحدة بنزع السلاح النووي، وهو التزام قطعناه عندما تمسكنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولكن دعوني أشير إلى الخطوات التي ما برحنا نتخذها للوفاء بالتزامنا بالمادة ٤. ويرد وصف بعض أهم هذه الالتزامات في مشروع القرار A/C.1/53/L.49، الخاص بالمفاوضات الثنائية بشأن الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.

ولاستعراض تلك التفاصيل، أود أن أشير إلى أن الولايات المتحدة قامت منذ أوج الحرب الباردة بإزالة أسلحتها النووية غير الاستراتيجية بشكل كامل تقريبا، من ١٥ منظومة في ١٩٧١ إلى منظومتين حاليا. لقد قمنا بإزالة أكثر من ١٠ ٠٠٠ رأس نووي من ترسانتنا العسكرية، بالإضافة إلى أكثر من ٧٠٠ ١ جهاز إطلاق صواريخ وقاذفة قنابل وفق معاهدة القوات النووية المتوسطة ومعاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية. إننا لم نقم منذ عام ١٩٧٢ بإجراء تفجير تجريبي للأسلحة النووية. لقد وقفنا إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية منذ أعوام عديدة وقمنا بإزالة أكثر من ٢٠٠ طن من المواد الانشطارية من مخزوننا العسكري. وسنكون قد قمنا بتخفيضات بنسبة ٨ في المائة من ذروة أسلحة الحرب الباردة المنتشرة وعند الانتهاء من الخطوة التالية في مراقبة السلاح الاستراتيجية، كما اتفق عليه بين الولايات المتحدة وروسيا. وإذا لا يظهر هذا التزامنا بنزع السلاح النووي بالأفعال وليس الأقوال فلا أدري ما يظهره.

وإن المنطق في هذه الفقرة يحير الولايات المتحدة أيضا. فإذا كانت الالتزامات التي اتخذت في وقت سابق

كافيـــة، فلن يستفيد العالم شيئا من تكرارها. والخيار البديـــل هو أنه، إذا لم يعتبر مقدمو مشروع القرار هذه الالتزامات موضع ثقة، فلماذا نتصور أنهم سيجدون التزاما آخر أكثر موثوقية؟

وكمـــا لاحظـــت، يشـــدد مقدمو مشروع القرار على الفقرة ١ من المنطوق، لكن الولايات المتحدة تأخذ مشروع القرار بأكمله على محمل الجـــد وتحث اللجنة على النظر في جميع أحكامه بدقة. لقد عقدنـــا مشاوراتنا بينما كنا ننتظر لنرى ما ستتمخض عنـــه المـــداولات التي عقدها الأعضاء الثمانية مع أعضاء آخرين في هذه الهيئة. ولكننا قررنا الإعلان عن آرائنـــا الآن بعـــد أن رأينا نصا أكثر بلورة. بإمكان الولايات المتحدة أن تؤيد بعض الأفكار التي تعـــرب عنهـــا ولكنها تجد الكثير من الأفكار الخاطئة أو العيوب الأساسية في التطبيق العملي.

وأود أن أوضح إننا نرفض النبرة الإنذارية التي أعرب عنهـــا فـــي العديد من فقرات الديباجة الأولى وكما قال نائب وزير الخارجية هولم للجنة قبل بضعة أسابيع، فإن الولايـــات المتحـــدة تطـــوق إلى المزيد من التقدم ولكن ما يبعث على الشعور بالخيبـــة هـــو أن التقدم قد يكون صعبا وبطيئا. إن هذا لا يسبب لنـــا الذعر، ولكن بدلا من ذلك يجعلنا نصر على العمل بجد أكثر فـــي مهمـــة إحراز المزيد من التقدم. إن ما يثير الذعر - ولكن من التناقض أنه لم يتم تناوله بوضوح في مشروع القرار - قيام الهند أولا بتجارب نووية وفيما بعد باكستان.

ولدينا رد فعل مشابه للفقرة الرابعة من الديباجة. إن للولايـــات المتحـــدة تاريخـــا طويلا في الحد بنجاح من الأسلحة النووية ولا تستطيع قبـــول المزاعم القائلة إن مجرد وجودها يفضي إلى استعمالهـــا. فلا توجد، بالطبع، أي حالات استخدمت فيها الأسلحـــة النووية لأكثر من ٥٠ عاما.

وأنتقل إلى الأجزاء المتعلقة بمنطوق مشروع القرار. إنه يشير إلى بعض النقاط المفيدة بشأن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمسائل ذات الصلة، ونقدر تنقيح الفقرات المتعلقة بالوقف لتتطابق مع قرار بدء المفاوضات في مؤتمـــر نـــزع الســـلاح. ومن ناحية أخرى، انضممنا إلى الآخرين في الإشارة إلـــى دعـــوة الـــدول غير الأعضاء في معاهدة عدم الانتشار للالتزام بتلك المعاهدة لا تشير مطلقا إلى التجارب الأخيرة من قبل الدولتين المعنيتين.

لقد ناقشت بالفعل الفقرة ١ من المنطوق. دعوني أكرر: الولايات المتحدة أظهرت التزاما بنزع السلاح النووي. وإذا كان هذا ليس كافيا، لا نرى ما سيضيفه التكرار.

ويطلـــب مشروع القرار مرتين أن تدمج مفاوضات الدول الخمس "دمجا محكما" في العملية الثنائية الحالية. إن ذلك يبدو جيدا، لكن ماذا يعني حقا؟ هل فكر المقدمون بالخيارات؟ هـــل نحـــن علـــى يقين من أن عملية الدول الخمس ستكون فعالة للغاية أم ربما تكون هناك عملية أو عمليات موازية؟ إن الولايات المتحدة ليس لديها الإجابة على هذه الأسئلة الآن، ولا نظن أن أحد آخر لديه ذلك، ولن تتوفر لديهم إلى أن تحقق العملية مزيدا من التقدم.

وفي أحد الاقتراحات الملموسة القليلة الواردة في مشروع القرار، يطلب المشروع إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية نزع إنذار تلك الأسلحـــة. لقد قامت الولايات المتحدة بالنظر في هذه القضية بدقة واتفقت مع روسيا بشأن الإخطار المسبق لإطـــلاق أي آليـــات استراتيجية وأجهزة إطلاق في الفضاء. ولكننا نعتقد أن اعتماد تدابير نزع إنذار شاملة يفضي إلى عدم الاستقرار*. وقد يقع حادث مماثل للحادث الذي وقع في آب/أغسطس عام ١٩١٤ والاندفاع نحو التعبئة، حيث أن هناك إمكانية إلى أن يعود بلد واحد بسرعة إلى حالة الإنذار مما يمكن أن يحمل ذلك على البدء باندفاع خطير مـــن قبـــل الجميع للقيام بذلك، مما يفضي إلى مزيد من حالة عدم الاستقرار.

لقد قمنا بدلا من ذلك بتوجيه جهودنا نحو تحسين أنظمة القيادة والمراقبة، وهو نهج أكثر قيمة من نزع الإنذار بالجملة. وتجد الولايات المتحدة أن الطلب إلى وكالة الطاقة الذرية الدولية لبحث التحقق من عالم خالٍ مـــن الأسلحـــة النووية سابق لأوانه وغير مناسب. لقد اعتبرت حكومتي التحقق دوما مسؤولية وطنية ولن تقوم بالتأكيد بالتخلي عن تلك المسؤولية عندما نتناول مسألة الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. إننا نظن أن دولا أخرى لن تقبل تلك الفكرة كذلك.

إن النـــداءات الموجهة إلى مؤتمر نزع السلاح لإنشاء لجنة مخصصـــة بشـــأن نزع السلاح النووي وعقد مؤتمر لنزع السلاح النووي، كمثـــل الكثير مما ورد في مشـــروع

---

* ذلك لأن هذه التدابير لا يمكن التحقق منها.

القرار هذا، تستعيض عن المزيد من الكلام بالعمل الملموس. لقد قامت الولايات المتحدة باستمرار بوصف المشاكل المتعلقة بهذا الاقتراح، لا سيما إمكانية تأثيره السلبي على تخفيضات نزع السلاح النووي الحقيقية والمحادثات مع الاتحاد الروسي. إننا نعتقد أن التعرض لخطر تباطؤ أو حتى وقف عملية نزع السلاح هذه المثمرة والمثبتة لن تخدم أي غرض. إن هذا الموقف لن يتغير. وعلى أية حال، إننا نجري بالفعل وعلى نحو كامل مناقشات في مجال نزع السلاح النووي في محافل متعددة الأطراف. إننا نناقش نزع السلاح النووي هنا، في مؤتمر نزع السلاح، وفي دورات عامة لمؤتمر نزع السلاح، وفي عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار المعززة ومن المحتمل في الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح إذا وافق المجتمع الدولي على عقدها.

وأخيرا، تعتبر الولايات المتحدة التأكيد الوارد في الفقرة ١٩ من مشروع القرار على أن إقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية سيتطلب "صك ملزم قانونا على الصعيد العالمي يتم التوصل إليه من خلال مفاوضات متعددة الأطراف" سابق لأوانه بشكل كامل.

وتعتقد الولايات المتحدة أنه من الأهم التركيز على التدابير العملية الضرورية قبل أن تصل إلى تلك النقطة بدلا من النظر الآن في شكل قانوني لمعاهدة.

أختتم كلمتي ببعض التعليقات العامة. على الرغم من أننا نشعر بالإحباط من خطى التقدم بشأن نزع السلاح النووي، إلا أننا، ونتوقع العديد من الآخرين يوافقوننا، لا نرى الحاجة لاستبدال جدول الأعمال الحالي بواحد جديد. إننا جميعا نعلم ما ينبغي القيام به لنمضي قدما في طريق نزع السلاح النووي. إن هذه الأعمال تتضمن مواصلة تدمير الأسلحة الهجومية الاستراتيجية وفقا لما جاء في "ستارت الأولى" إكمال مصادقة معاهدات "ستارت الثانية" وبدء مفاوضات "ستارت الثالثة" وإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ وبدء مفاوضات جادة وبنية حسنة بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية وأجهزة متفجرة نووية أخرى وعولمة معاهدة عدم الانتشار.

هذا برنامج طموح، ولكن من الممكن تحقيقه. إن مراقبة الأسلحة، بالنسبة لنا، جزء أساسي من سياستنا الأمنية القومية، مع جوانب أخرى مثل التزامنا بالدفاع عن النفس الجماعي ونظام التحالفات الأمنية الخاص بنا. إن هذه شبكة محكمة بالنسبة لنا. إن جميع العناصر تدعم بعضها بعضا. إن ما نقوله هنا، نقوله في أماكن أخرى. فعندما يتعلق الأمر بأمننا القومي لم ولن نستطيع أبدا وضع خمسة أثقال بكل اتجاه.

ويبدو أن البعض يعتقد أنه تم إنجاز جدول الأعمال هذا في وقت سابق. إننا لا نعتقد ذلك. إنه يتضمن مهمات للولايات المتحدة وروسيا وللدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية ولأطراف معاهدة عدم الانتشار ولتلك البلدان التي لم توقع بعد على معاهدة عدم الانتشار وللمجتمع الدولي في مجموعه. وإن استطعنا تحقيقه سنكون قد اتخذنا خطوة حاسمة بالاتجاه الذي تطالب به الدول الثمان.

ولكن ماذا يتضمن مشروع القرار هذا الذي سيمضي بنا قدما في ذلك الاتجاه؟ إنه إعراب عن القلق إلى حد كبير بأنه "ينبغي عمل شيء". ولكن بصرف النظر عن الإجراءات التي يتم تنفيذها في الوقت الحاضر والمطالبة بعقد مؤتمر دولي بشأن نزع السلاح النووي، ماذا يتضمن؟ ماذا سيحقق مؤتمر دولي آخر لنزع السلاح النووي؟ إنه قد يقوم بالفعل بصرف الأنظار عن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار ومحافل أنشأت أخرى للتفاوض بشأن قضايا نزع السلاح ومناقشاتها بينما يتم إعطاء الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار عذرا آخر لفشلهم في الالتزام بالمعاهدة وتحث الولايات المتحدة المقدمين، وآخرين يميلون نحو تأييد مبادرة الدول الثمان، لإعادة النظر في منهجها، الذي لا يزيد عن إسداء النصح. إننا لا نستطيع اقتراح أي علاج عام أو سبل سهلة لإحراز التقدم. إن تقدم نزع السلاح النووي بطيء ويتسم بالمثابرة في بذل الجهد. إنه يستغل فرص التقدم عندما تلوح في الأفق. إننا لا نعتقد بأننا بحاجة لجدول أعمال جديد، وإنما إعادة التكريس من جديد لجدول أعمال قمت بتحديده في وقت سابق. إنه جدول أعمال ينطوي على تحديات، ولكن يمكن تحقيقه إذا كان لدينا الإرادة الجماعية للسعي من أجل تحقيقه. إنه قد لا يكون جدول أعمال جديد، ولكنه جدول أعمال واقعي.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل باكستان لعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.34.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): لي شرف عرض مشروع القرار A/C.1/53/L.34 المعنون "نزع السلاح

الإقليمي" نيابة عن وفود أرمينيا، إندونيسيا، بلجيكا، بنغلاديش، بوليفيا، تركيا، تونس، سري لانكا، السودان، سيراليون، كولومبيا، مالي، مصر، نيبال، النيجر ووفد بلادي.

إن مشروع القرار A/C.1/53/L.34 يشبه إلى حد كبير المشروع الذي اعتمد من قبل الجمعية العامة العام الماضي بتوافق الآراء كقرار ٣٨/٥٢ عين.

بعد انتهاء الحرب الباردة تصاعدت النزاعات والاضطرابات وانتشرت في مختلف أنحاء العالم. لقد تم إضعاف نظام المواجهة الثنائي القطب القاسي. والعديد من الدول، لا سيما الدول الصغيرة يساورها شعور أكبر بعدم الأمن. وإن عدم الأمن هذا وزيادة التوترات المتصاعدة في تزايد الحصول على الأسلحة واستحداثها وإنتاجها واستخدامها - أغلبها أسلحة تقليدية، لكنها قدرات غير تقليدية أيضا في بعض الأحيان.

إن عدم التساوق في القدرات الدفاعية التي خلقته هذه الحالات يفضي إلى مخاطر تتمثل في العدوان واستخدام القوة. وقد تفضي الاختلالات التقليدية في مناطق التوتر إلى البحث عن سبل غير تقليدية للدفاع عن النفس والردع. وإن صلاحية وأهمية النهج الإقليمي، في هذا السياق، لنزع السلاح واضح للعيان لا سيما في كل مكان من إقليم جنوب آسيا، بالإضافة إلى مناطق معينة أخرى.

ويجسد مشروع القرار A/C.1/53/L.34 توافق الآراء الدولي تأييدا لتدابير إقليمية لبناء الثقة وعدم الانتشار ونزع السلاح على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية. بالإضافة إلى تتمات أساسية للجهود الدولية لتعزيز نزع السلاح والأمن الدولي. لقد وافق المجتمع الدولي الآن بشكل كامل على مقترح مفاده أن تدابير مراقبة الأسلحة ونزع السلاح على المستوى الدولي يجب أن تكمل بتدابير على الصعيد الإقليمي التي تتناول بشكل خاص الديناميات الخاصة بأقاليم محددة. وينبغي بالتالي اتباع نزع السلاح العالمي والإقليمي في آن واحد لأن كليهما أساسي لتوفير الظروف لنزع السلاح العامل الكامل.

ويؤكد مشروع القرار A/C.1/53/L.34 هذه المقترحات فيما يتعلق بأهمية نزع السلاح الإقليمي. إنه يأخذ بعين الاعتبار معظم المبادئ التوجيهية لنزع السلاح الإقليمي التي اعتمدتها لجنة نزع السلاح عام ١٩٩٣. إنه يؤكد أيضا أن تدابير نزع السلاح الإقليمي ستسهم في السلام والأمن الدوليين عن طريق تعزيز أمن الدول الإقليمية والحد من خطر الصراعات الإقليمية.

يطلب مشروع القرار إلى الدول عقد الاتفاقيات، أينما كان ذلك ممكنا، بشأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وتدابير بناء الثقة على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية، بينما يؤكد ضرورة استمرار الجهود في مؤتمر نزع السلاح وفي إطار عمل الأمم المتحدة بشأن نطاق كامل من قضايا نزع السلاح. ويرحب مشروع القرار بالمبادرات التي اتخذتها بعض الدول لنزع السلاح وعدم الانتشار والأمن على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية ويؤيد جهود بناء الثقة أيضا. وفي هذا السياق أود أن أذكر بأن البند الأول في جدول الأعمال الخاص بالحوار الهندي - الباكستاني المستأنف يتصل بالسلام والأمن.

ومن البديهي أن الأهمية النسبية للتدابير الإقليمية لنزع السلاح ستكتسب أهمية متزايدة إذ يتجه المجتمع الدولي نحو تعزيز السلام والأمن في مختلف المناطق التي تدور فيها المنازعات والتوترات في الوقت الحاضر. ويسعى مشروع القرار هذا إلى تأكيد تأييد المجتمع العالمي لهذه المحاولات الأولية التي يعلقها عليها. وأن وفدي وغيره من مقدمي مشروع القرار لعلى ثقة بأن مشروع القرار بشأن هذا الموضوع سيعتمد مرة أخرى في الجمعية العامة بتوافق الآراء.

وأود، نيابة عن وفد باكستان، أن أعرض بعض التعليقات بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.42 "نزع السلاح النووي بهدف إزالة الأسلحة النووية في نهاية المطاف" الذي عرضه توا سفير اليابان.

وكما كان شأننا في العام الماضي، نعتقد أن عنوان مشروع القرار بشأن هذا الموضوع يناقض مضمونه الحقيقي. إن مشروع القرار يتصل بشكل أكبر بعدم الانتشار النووي وليس بنزع السلاح النووي. ولا يوجد بالطبع أي بند منصوص عليه في أي مكان في مشروع القرار هذا مما يفضي إلى الاستنتاج بأن هناك "رأي بشأن الإزالة النهائية للأسلحة النووية". وفي الواقع، نرى أن من الأحرى أن يكون عنوان مشروع القرار "عدم انتشار الأسلحة النووية واحتفاظ دول معينة حائزة على الأسلحة النووية بالأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى" لأن ذلك سيكون هو مضمون مشروع القرار هذا بالضبط إذا ما أريد تنفيذه.

لقد زود وفد باكستان وفد اليابان بشكل غير رسمي بقائمة تتضمن تعديلات لمشروع القرار الوارد في الوثيقة A/C.1/53/L.42 التي نعتزم اقتراحها. وتسعى أول هذه التعديلات إلى حذف الإشارة إلى قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨) المؤرخ ٦ حزيران/يونيه عام ١٩٩٨ الوارد في الفقرة الثانية من ديباجة مشروع القرار. لقد اتخذ هذا القرار، كما هو معروف، دون استشارة بلادي بشكل كامل. لقد اتخذ من وجهة نظر متحيزة تقريبا، بأسلوب غير ديمقراطي، بشأن مسألة تتصل بمصالح أمننا القومي الحيوي. وكما قال سفير الولايات المتحدة منذ لحظات، إننا أيضا لا نضع خمسة أثقال بكل اتجاه بشأن مسألة تتصل بمصالح أمننا القومي الحيوي. ولذا سنعارض أي مشروع قرار يتضمن إشارة إلى قرار مجلس الأمن ١١٧٢ (١٩٩٨). ونناشد الوفد الصيني أن لا يصبح طرفا في هذه العملية التمييزية إذا أراد الاحتفاظ بالتأييد الواسع لمشروع قراره.

ويقترح وفدي أيضا أنه ينبغي أن يتضمن مشروع القرار تعبيرا عن القلق بشأن البيانات التي أدلت بها بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية التي لها شأن بالاحتفاظ بالأسلحة النووية إلى أجل غير محدد. ويتوجب أن يتضمن الطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية البدء بخفض تدريجي للتهديد النووي وبرنامج لنزع السلاح النووي على مراحل بغية القضاء التام عليها. إن ذلك أهم بكثير من التأكيد الذي وضع في مشروع القرار بشأن عولمة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي يعلم مقدمو مشروع القرار أنه من غير المحتمل أن يتم في المستقبل القريب.

ونأمل أيضا في أن يتضمن مشروع القرار إشارة إلى الحاجة للبدء في وقت مبكر بمفاوضات متعددة الأطراف بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر نزع السلاح. لقد حظي هذا البند بتأييد كامل تقريبا داخل هذه اللجنة. ومما يبعث على دهشتنا أن وفد اليابان فشل في تضمين ذلك في مشروع القرار الذي يوهم بأنه يسعى إلى نزع السلاح النووي بل القضاء على الأسلحة النووية.

إن وفدي على استعداد للدخول في مشاورات مع الوفد الياباني، ولكننا لم نحصل حتى الآن على أي رد لاتصالاتنا غير الرسمية. وهكذا سنكون مضطرين إلى طرح تعديلاتنا على المشروع والسعي إلى التصويت عليها في الوقت المناسب.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل بيلاروس لعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.1.

السيد لابتسناك (بيلاروس) (تكلم بالانكليزية): نيابة عن رئيس لجنة نزع السلاح، السفير مارتينوف، الذي لم يستطع الانضمام إلينا في هذه المرحلة من المداولات، ونيابة عن أعضاء مكتب الهيئة، إسبانيا، إكوادور، أوغندا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، أيرلندا، بيرو، الجزائر، الجمهورية العربية السورية، جنوب أفريقيا، كرواتيا، لكسمبرغ وبلدي، اسمحوا لي أن أعرض مشروع القرار A/C.1/53/L.1 بشأن المادة ٧٣ (أ) من جدول الأعمال "استعراض تنفيذ التوصيات والمقررات التي اعتمدتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة: تقرير هيئة نزع السلاح".

إن مشروع القرار جاء نتيجة مشاورات مفتوحة بين أعضاء هيئة نزع السلاح. لقد أعد بأسلوب يشبه الأسلوب الذي اتبع في قرارات سابقة تتعلق بلجنة نزع السلاح.

ويؤكد مشروع القرار، في ديباجته، مع الإشارة إلى قرارات اعتمدت في دورات سابقة للجمعية العامة، على دور هيئة نزع السلاح في دراسة مختلف المسائل في ميدان نزع السلاح وتقديم التوصيات بشأنها وفي تعزيز تنفيذ المقررات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العاشرة.

ويقترح مشروع القرار في منطوقه أن تحيط الجمعية العامة علما بتقرير هيئة نزع السلاح. ويؤكد من جديد على تعزيز التفاعل بين عناصر آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف ويؤكد على دور هيئة نزع السلاح في تعزيز المداولات بشأن مواضيع ذات صلة ووضع التوصيات الخاصة بها.

وكما اقتضت الظروف عرضت تغييرات مناسبة معينة، في نص المشروع لإكمال الشكل التقليدي العام لمشروع القرار بشأن بند جدول الأعمال المتعلق بتقرير هيئة نزع السلاح. واسمحوا لي أن أشير إلى عدة فقرات تتضمن تلك التغييرات، أي الفقرات ٤ و ٥ و ٧ و ٨ من المنطوق.

ومشروع القرار يشير بشكل خاص في منطوقه إلى اختتام استعراض أعمال هيئة نزع السلاح بنجاح وفقا

لقرار الجمعية العامة ١٢/٥٢ باء المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ويعلم الأعضاء أن الهيئة، الصيف الماضي، عرضت في الدورة المستأنفة للجنة الأولى، النص الذي حصل على توافق الآراء والذي يتضمن التدابير المتفق عليها بشأن تبسيط عمل هيئة نزع السلاح بغية إصلاحه. وقد يتذكر الأعضاء في هذا الخصوص مقرر الجمعية العامة ٤٩٢/٥٢ المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

ويكتسي توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في هيئة نزع السلاح في دورتها المضمونية عام ١٩٩٨ أهمية خاصة في تركيز الاهتمام على عدد محدود من قضايا ذات أولوية في ميدان نزع السلاح، مع مراعاة القرار بالتحرك نحو قصر جدول أعمالها على بندين، كما يظهر في الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار. وبما أن هذه التدابير ستنفذ ابتداء من عام ٢٠٠٠ فسيستمر بالطبع عمل الهيئة في هذا الاتجاه العام.

وتوصي الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار بأن تعتمد هيئة نزع السلاح البندين التاليين للنظر فيهما في دورتها المضمونية لعام ١٩٩٩: إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية على أساس ترتيبات يتم التوصل إليها بحرية فيما بين دول المنطقة المعنية؛ ومبادئ توجيهية تتعلق بتحديد/الحد من الأسلحة التقليدية ونزع السلاح، مع التركيز بوجه خاص على توطيد السلام في سياق قرار الجمعية العامة ٤٥/٥١ نون المؤرخ ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦. وسيضاف البند الثالث إلى جدول أعمال هيئة نزع السلاح عام ١٩٩٩ مع إيلاء الاعتبار الواجب لتوصيات الجمعية العامة التي ستصدرها في دورتها الحالية.

ومن أجل تحديد موضوع البند الثالث عقد رئيس الهيئة سلسلة من المشاورات غير الرسمية مع مختلف الأعضاء ويعتزم، إذا سمح الوقت، عقد اجتماع أو اجتماعين للتشاور مفتوحين للجنة بكامل عضويتها قبل الدورة التنظيمية عام ١٩٩٨. ويسعدني في هذه المرحلة أن أشير إلى أن تلك المشاورات بشأن المسألة كانت إيجابية وسادتها روح تعاونية إلى حد كبير. وإنني على ثقة بالتأثير الإيجابي للمقررات التي ستتخذها الجمعية العامة في دورتها الحالية بشأن القضية وبالمشاورات التي أجريت حول الجهود التي سيبذلها رئيس هيئة نزع السلاح لتنسيق آراء الوفود. واعتمادا على ذلك ستعتمد الجلسة التنظيمية، المقرر عقدها يوم ٣ كانون الأول/ديسمبر عام ١٩٩٨، البند الثالث ونأمل أن يكون ذلك بتوافق الآراء.

تعلم الوفود أن الهيئة اجتمعت دوما خلال السنوات السابقة مدة ثلاثة أسابيع ويوم واحد. وتثار مشاكل معينة بالنسبة للوفود التي تشارك في عمل مؤتمر نزع السلاح بسبب اكتظاظ برنامج أحداث نزع السلاح. وبهذا الصدد، تم الإعراب عن شواغل تلك الوفود بشكل متكرر خلال مداولاتنا. ولهذا تطلب الفقرة ٨ من المنطوق إلى هيئة نزع السلاح الاجتماع لفترة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع عام ١٩٩٩.

وتبقى بقية نص مشروع القرار على حالها كما في قرارات السنوات السابقة. ويحدوني الأمل - الذي يشاطرني إياه مكتب هيئة نزع السلاح - بأن يحظى مشروع القرار A/C.1/53/L.1، مع التنقيحات والإضافات البسيطة المشار إليها بالاعتماد بتوافق الآراء، مثلما كان الحال بالنسبة لقرارات مشابهة في السنوات السابقة.

السيد بيرسون (نيوزيلندا) (تكلم بالانكليزية): إن تمكن اللجنة الأولى من إجراء مناقشة بشأن قضية تعتبرها أغلبية أعضائها أولوية مطلقة علامة صحية. وأود كمقدم ملتزم لمشروع القرار A/C.1/53/L.48 أن أعلق على بعض الملاحظات المدلى بها هذا الأسبوع.

أولا، أود القول إننا استمعنا بدقة إلى التعليقات التي أبداها سعادة سفير باكستان بشأن مشروع القرار A/C.1/53/L.48. والملاحظة بأن مشروع القرار يغفل ذكر عدة أشياء ملاحظة تهمنا. إن الأشياء التي أغفل ذكرها تم تناولها في مشاريع قرارات أخرى. ونعتقد أن مشروع القرار A/C.1/53/L.48 شامل جدا بوضعه الحالي. وإن البعض انتقدوه لطوله. وهذا يوحي لنا بأننا على صواب سواء فيما يتعلق بنطاقه أو بمضمونه.

وأود أيضا أن أعلق بشأن المزاعم بأن مشروع القرار يضعف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إننا نجد هذا التأكيد محيرا جدا ونتساءل عما إذا كنا جميعا نتكلم عن نفس مشروع القرار. فهناك مساندة واضحة لا لبس فيها لمعاهدة عدم الانتشار في مشروع القرار A/C.1/53/L.48 وموافقة واضحة بدرجة مساوية للأهمية التي نلقيها على عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار المعززة الجارية الآن. ويطلب مشروع القرار بوضوح أيضا

إلى غير الأطراف التوقيع على معاهدة عدم الانتشار والمصادقة عليها. وهناك وفقا لحساباتي خمس إشارات أخرى لمعاهدة عدم الانتشار في نص مشروع القرار. وأعتقد أن من الواضح لأولئك الذين درسوا نص مشروع القرار أنه لا يضعف بأي شكل من الأشكال معاهدة عدم الانتشار. بل، على العكس، إنه يعزز أركان المعاهدة على وجه الخصوص ويدعمها.

والادعاء الآخر الموجه إلى مقدمي مشروع القرار هو أن المشروع لا يتناول التجارب النووية. لقد قيل لنا إنه ينبغي أن يدين تلك التجارب. وإننا ننظر إلى هذا التأكيد ببعض الغرابة، حيث أنه يأتي من وفود ارتأت قبل عدة أسابيع فقط أن تمتنع عن التصويت على قرار يستنكر التجارب النووية.

إن مشروع القرار A/C.1/53/L.48 لا ينطوي على ما يثير المجابهة، ولكن لم يكن المقصود به أن يبعث على الارتياح أيضا. إن القضايا التي يتناولها لا تبعث على ارتياح أي حكومة. ولا تبعث هذه المبادرة الارتياح للبعض على حساب آخرين. وهو لا ينحو بأي شكل إلى إضعاف عملية ستارت الهامة للغاية. والواقع أن مشروع القرار A/C.1/53/L.48 يرحب بالخير الذي تعد به هذه العملية في المستقبل.

ونرى أن من الصعب قبول حجة أن هذا ليس وقتا مناسبا للتطلع نحو الخطوات التالية في ميدان نزع السلاح النووي. هل لنا أن نسأل متى سيكون الوقت مناسبا حقا؟ إن المسائل التي نتناولها هي تلك التي من واجب جميع الأطراف الملتزمة بمعاهدة عدم الانتشار أن تثيرها ومن حقها أن تتابعها. إننا نفعل هذا لأن الشعوب التي نمثلها هنا تتوقع من اللجنة أن تظهر الروح القيادية في السعي إلى نزع السلاح النووي. إن الدعوات في مشروع القرار ليست جديدة، لكنها شئنا أم أبينا دعوات حتمية لن تختفي. وعلاوة على ذلك، نعتبر هذا القرار فرصة لأنصار القضية أن يثبتوا وجودهم.

السيدة بورجوا (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): البيان الذي سأدلي به كان غرضه في الحقيقة الرد على عرض الوفد المصري لمشروع القرار المتعلق بالفضاء الخارجي. إن التنوع الكبير في مناهج تناول الموضوع يجعل الحوار أصعب بقليل، لكنني أود على الرغم من ذلك أن أسجل موقف بلادي بشأن مسألة هامة جدا.

لقد ذكرت، في بداية دورة مؤتمر نزع السلاح في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أن بلادي تعلّق أهمية خاصة على حقيقة أن محفل جنيف يعالج ثلاثة مواضيع: حظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية، وحظر الألغام الأرضية المضادة للأفراد، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي.

وفي يوم ١٦ آذار/مارس عام ١٩٩٨ قرر المؤتمر أن يعهد إلى منسق خاص بمهمة بحث إمكانية إنشاء لجنة مخصصة في هذا الخصوص. ولن يندهش أحد في هذه الظروف إذ يعود وفدي هذا اليوم إلى هذا الموضوع في إطار البند ٧٠ من جدول الأعمال. إن اهتمام فرنسا بهذا الموضوع ليس جديدا. لقد قدمنا اقتراحات محددة في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٧٨. وقد تم الإبقاء على بعضها فيما بعد. وظهر هذا الاهتمام بعد ذلك في عدة مناسبات في مؤتمر نزع السلاح، وطرحت مبادئ إرشادية للتفكير فيها، بشكل رئيسي عام ١٩٩٣. ولقد استطعت مؤخرا جدا ملاحظة الاهتمام المتجدد للكثير من الدول في هذا الموضوع، وإن التطورات الأخيرة في الوضع الدولي تدفعنا إلى التفكير بشأن طرق تفادي عسكرة الفضاء الخارجي بشكل عدواني - وأكرر، عدواني - الأمر الذي قد يكون مصدر خطر للمجتمع الدولي وللتوازن الجغرافي الاستراتيجي.

ومؤخرا جدا، أظهرت عملية إطلاق كوريا الشمالية يوم ٣١ آب/أغسطس ١٩٩٨، التي نفذت دون إخطار مسبق واعتبرت في البداية تجربة صاروخية قبل إعلانها رسميا عملية إطلاق ساتل مدني، أهمية الاقتراح لنظام إخطار متعدد الأطراف لإطلاق الصواريخ والقذائف، الذي كانت فرنسا قد قدمته في جنيف في آذار/مارس ١٩٩٣. ويدرك وفدي جيدا أن هذه المشكلة واسعة ومعقدة. ولا توجد امكانية تناول الموضوع بأكمله في وقت واحد. ولكن يبدو من الغريب بالنسبة لي أن يتجاهل المجتمع الدولي مشكلة خطيرة إلى هذا الحد وأن يعجز، على أقل تقدير، عن بدء تفكير طويل الأمد بشأن هذا الموضوع. إن الموضوع ذو علاقة بالأحداث الجارية إلى حد كاف وهام لطلب التفكير بشأن مواضيع قد تحصل على توافق الآراء والتي يتوجب أن نحددها سويا.

ويود وفدي لهذا السبب الإعراب عن التزامه الإيجابي بقضية الفضاء الخارجي هذه عن طريق

التصويت لصالح مشروع القرار الحاضر بدلا من الامتناع عن التصويت، كما فعلنا في التصويت على مشروع القرار الذي قدمته سري لانكا في عام ١٩٩٧، والذي أصبح القرار ٣٧/٥٢ بعد اعتماده.

السيد بيارمي (السويد) (تكلم بالانكليزية): لقد حصل، لسوء الحظ، تباطؤ واضح في السنوات القليلة الماضية في إحراز المزيد من التقدم الملموس نحو نزع السلاح النووي. فعملية ستارت متوقفة جزئيا. وهددت الهند وباكستان بشكل خطير، من خلال تجاربهما النووية، جهود عدم الانتشار ونزع السلاح النووي الدوليين. وعلى مستوى تعدد الأطراف، لم يستطع مؤتمر نزع السلاح التوصل إلى قرار لبدء مفاوضات بشأن معاهدة المواد الانشطارية إلا مؤخرا، بعد سنتين من الشلل فيما يتعلق بالعمل المضموني. ويبقى التحدي بدء هذه المفاوضات بشكل سريع وسلس عام ١٩٩٩.

أما فيما يتعلق بمعاهدة عدم الانتشار النووي، فقد اصطدمت عملية استعراضها المعززة بالكثير من المشاكل في اجتماع هذا العام للجنة التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي عام ٢٠٠٠. وإننا نعتقد أن الحاجة تمس الآن إلى زخم سياسي جديد وقوي لتنشيط عملية نزع السلاح النووي وتعزيزها من جديد. ونرى أن من الأهمية بمكان متابعة جهود نزع السلاح النووي دوليا بشكل سريع وروح إصرار قوية، ومعالجة التهديدات الحالية لنظام عدم الانتشار النووي العالمي بقوة وحزم.

إن هذين الهدفين التوأمين مجسدان في مشروع القرار A/C.1/53/L.48. وعلاوة على ذلك، يضع مشروع القرار نهجا واضحا وملموسا لتقدم عملية نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. وهذا النهج يعتمد على متابعة سلسلتين متوازيتين من التدابير الملموسة التي يعزز بعضها البعض الآخر والتي يجب أن تتخذها الدول الحائزة للأسلحة النووية من جهة والدول الحائزة للأسلحة النووية مع الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية من جهة أخرى. وهذه التدابير مجتمعة توفر مخططا لتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية.

وينبغي التأكيد أيضا على أن مشروع قرارنا لا يستهدف بأي شكل من الأشكال إضعاف العمل الحيوي الذي يتم تنفيذه داخل إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أو الانحراف عنه. إن المعاهدة تشكل حجر زاوية نظام عدم الانتشار النووي العالمي وأساسا جوهريا لجهود نزع السلاح النووي الدولية.

إن ما نفعله في مشروع القرار هو المطالبة بتعجيل تنفيذ المادة السادسة من تلك المعاهدة. ودعم مشروع القرار بشكل قوي وواسع في جميع التجمعات سيساعد بشكل كبير على بث روح الإلحاحية من جديد في جهود المجتمع الدولي للتحرك قُدما نحو عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد غوسن (جنوب أفريقيا) (تكلم بالانكليزية): ينبغي أن أعترف أن إحدى مزايا هذا النوع من المناقشات، عندما يحتاج المرء كممثل أن يرد على بيان مثل الذي استمعنا إليه من السفير الأمريكي، هو إمكانية أن يتكلم المرء بمشاعر قلبية لعرض قضيته بوضوح، خلافا لإمكانية قراءة بيان مكتوب ببراعة ودقة.

ويؤسفني أن سفير الولايات المتحدة لم يتمكن من البقاء للمشاركة، بعد استهلاله المناقشة، ولكنني على يقين بأن أعضاء وفده يمثلونه ببراعة.

لقد أثارت الولايات المتحدة قضايا كنا نعتقد أنه تم تناولها بنجاح في جلستنا الأخيرة، عندما تم تناول مشروع القرار في هذه المناقشة الموضوعية وأشرت إلى التجارب الجنوب آسيوية وأهمية معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وهكذا دواليك. ولكن أثارت الولايات المتحدة قضايا مهمة جديدة أيضا تتطلب تناولها والإجابة عليها. إن النهج الذي سأتبعه هو تناول البيان الذي أدلى به سفير الولايات المتحدة والنقاط المحددة التي أبرزتها.

إن إحدى النقاط التي أشار إليها في بداية بيانه بالذات، الذي ينبغي أن أقول إن السعادة غمرت قلبي عندما قال آنفا "كنت أعتقد أنه ليس من الضروري أن أكرر مرة أخرى التزام الولايات المتحدة بنزع السلاح النووي" كان يبدو لي أن قيام سفير الولايات المتحدة بالإدلاء بهذا البيان أشار في الحقيقة إلى أن ليس لديه صعوبة في فهم الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار الذي يُعرفه بشكل صحيح على أنه لب مشروع القرار المقدم بشأن جدول الأعمال الجديد. لقد استطرد بالقول في وقت لاحق من البيان:

"ويثير المنطق وراء هذه الفقرة حيرة الولايات المتحدة أيضا. فإذا كانت الالتزامات التي اتخذت في وقت سابق كافية، فلن يستفيد العالم شيئا من تكرارها". (مرجع سبق ذكره)

ولهذا، يبدو بالنسبة لي، من الكلمات التي استخدمها سفير الولايات المتحدة، أن الولايات المتحدة ليست لديها صعوبة في فهم الفقرة ١ من المنطوق بشكل أساسي وجوهري، إذ التزمت الولايات المتحدة التزاما كاملا بتحقيق نزع السلاح النووي بشكل سريع. وينبغي أن أؤكد أنني مسرور لذلك وأتعشم أن يكون بوسع الولايات المتحدة تأييد تلك الفقرة. إنها فقرة هامة. إنها تطلب إلى الدول الحائزة للأسلحة النووية إظهار التزامها التام بإزالة أسلحتها النووية على نحو تام وسريع ودون تأخير لإجراء مفاوضات واختتامها بنية حسنة بحيث تفضي تلك المفاوضات إلى إزالة هذه الأسلحة، وبذلك تنفذ التزامها وفقا للمادة ٤ من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وبالتأكيد أنه سرني أن الولايات المتحدة، كما سمعنا في وقت سابق عندما شرعنا آخر مرة في المناقشة بأنها لم تعتبر بأي شكل من الأشكال أن هذه اللغة بمثابة محاولة لإزالة أهمية الالتزامات التي تعهدت بها الولايات المتحدة وفقا للمادة ٤، وفي الحقيقة فإن الشعور السائد هو أنها تعهدت في وقت سابق بالالتزام المطلوب.

أما النقطة التالية التي أشار إليها سفير الولايات المتحدة والتي اعتقدت أنه من المهم الإشارة إليها فهي أن "الولايات المتحدة تأخذ مشروع القرار بأكمله على محمل الجد وتحث اللجنة للنظر في جميع أحكامه بدقة" (مرجع سبق ذكره). إنني أنضم إلى الولايات المتحدة في مناشدة كل الوفود الممثلة في هذه الغرفة. إنه مصيب تماما. فمشروع القرار لا يتعلق بالفقرة ١ فحسب. إنه يتعلق بكل فقراته. إنه يتعلق بالحاجة إلى وضع جدول أعمال جديد.

وأنتقل سفير الولايات المتحدة بعد ذلك إلى تناول بعض أوجه القلق لدى الولايات المتحدة إزاء نص مشروع القرار. إن النقطة الأولى التي أشار إليها هي أن فقرات الديباجة كانت تتسم بنبرة إنذارية. وأود أن أكون صريحة وصادقة أمام اللجنة. هناك شيء أفعله كلما أحضر إلى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسات نزع السلاح: إنني أسير من أمام المعرض الذي يظهر في الطابق الأرضي لهذه البناية. إنني أحضر جميع الممثلين في غرفة اللجنة هذه على المرور أمام ذلك المعرض. إنه معرض عن نتيجة وآثار استخدام الأسلحة النووية في ناكازاكي وهيروشيما. إنني أمُر أمام ذلك المعرض لتذكير نفسي بسبب وجودي هنا. إنن لا أعتقد أن بوسع المرء أن يسمي مشروع القرار إنذاري بسبب اللغة المستخدمة فيه.

إنني لا أثير هذه النقطة سعيا إلى تسجيل نقاط المناقشة لأن هذه ليست نقطة مناقشة. إنني أفهم النقطة التي تشير إليها الولايات المتحدة بشأن هذه القضية بوجه خاص، ولكنني أحث الولايات المتحدة على رؤية القضية من وجهة نظرنا نحن، الوفود المقدمة لمشروع القرار هذا. ويظهر هذا بشكل واضح في ضواحينا القريبة، التي لا تبعد كثيرا.

أما النقطة التالية التي تناولها سفير الولايات المتحدة فهي الحجة القائلة إن مشروع القرار لا يشير إلى التجارب الأخيرة من قبل البلدين المعينين. وأذكر مرة أخرى أن مشروع القرار ليس بشأن التجارب النووية، هناك مشروع قرار آخر بشأن التجارب النووية، وستكون لدينا فرصة للإعراب عن مواقفنا بشأن التجارب النووية التي حدثت، كما استطاعت جنوب أفريقيا أن تفعل في كل المحافل التي تشارك فيها، وطنيا وفي الاتحاد مع الآخرين.

ويتناول مشروع القرار هذا آثار الأسلحة النووية. إنه يسعى إلى وضع جدول أعمال جديد، وما زلت أعتقد - وذكرت هذه النقطة في المرة الأخيرة التي تناقشنا فيها - أنه يشير بقوة إلى النقطة المتعلقة بالدول التي كانت مسؤولة عن إجراء هذه التجارب. ويتضمن هذا في الفقرة ٧ و ٨ و ١٠. وللتيسير المرجعي، إنني على يقين، السيد الرئيس، بأنك ستمنحني مهلة صغيرة - سأقرأ مرة أخرى أيضا تلك الفقرات لإنعاش الذاكرة، لأنها من أقوى الصيغ في رأيي المتعلقة بهذه القضية. الفقرة ٧

"تطلب إلى الدول الثلاث ذات القدرات النووية التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تسعى بوضوح وبإلحاح إلى عكس اتجاه عملية تطوير الأسلحة النووية ونشرها وإلى العدول عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تقويض السلم والأمن على الصعيد الإقليمي والدولي وجهود المجتمع الدولي الرامية إلى نزع السلاح ومنع انتشار الأسلحة النووية".

وفي البيان الذي أدلى به سفير الولايات المتحدة أشار إلى معاهدة عدم الانتشار، ولكنني سأشير إلى معاهدة عدم الانتشار في هذا السياق، لأن الفقرة ٨ من مشروع القرار:

"تطلب إلى الدول التي لم تنضم بعد إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن تفعل ذلك" ليس لمجرد الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، بل أن تنضم -

"بدون شرط أو إبطاء إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وأن تتخذ التدابير اللازمة الناشئة عن انضمامها إلى هذا الصك".

وبعد ذلك يتناول أيضا مسألة التجارب بشكل مباشر. والفقرة ١٠

"تطلب إلى الدول التي لم توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أن تفعل ذلك بدون شرط أو إبطاء وأن تلتزم بوقف التجارب النووية ريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ".

وفي رأيي أنه لا يمكن أن يكون المرء أوضح من ذلك بشأن هذه القضية بالذات. إن النقطة التالية التي أثارها سفير الولايات المتحدة، وعليّ أن أقول إنه أثارها بطريقة مبتكرة، هي أن تدابير إزالة الإنذار تفضي إلى عدم الاستقرار. وهذا يختلف تماما عن مفهومي لتدابير إزالة الإنذار. وهذه مسألة تستحق المناقشة لأنني أعتقد أن كلينا سيجني بعض الإفادة من هذه المناقشة.

أعتقد أن المملكة المتحدة أعلنت بأنها اتخذت خطوات مثل هذه، ليس لخلق زعزعة استقرار، وهذا افتراضنا، بل من أجل إبطاء وقت الرد الذي قد يفضي إلى تبادل الأسلحة النووية. إن هذا غرض إزالة الإنذار، وليس خلق حالة من زعزعة الاستقرار بل لتوطيد الاستقرار عن طريق التأخير: ففي الوقت الذي يستغرقه اتخاذ قرار لبدء حرب نووية سيكون هناك تأخير بشأن موعد إطلاق الأسلحة. ونأمل أن الإدراك والمنطق الجيد سيسودان في الوقت المتوفر وأسلوب إلغاء حالة الإنذار هذه الأسلحة.

إن النقطة التالية التي أثارها سفير الولايات المتحدة كانت عندما قال "لقد اعتبرت حكومتي التحقق دوما مسؤولية وطنية" (مرجع سبق ذكره) وأود أيضا بحق أن أدخل في مناقشة مع سفير الولايات المتحدة بشأن هذه القضية. إنهم لا يفهمون حقا - وإنني أتكلم بصراحة - لأنني كنت أعتقد أن في صميم مؤتمر الأسلحة الكيميائية والمفاوضات البكتريولوجية (البيولوجية)، التي نجريها في الوقت الحاضر بشأن بروتوكول اتفاقية الأسلحة البيولوجية الذي قمت فيه بدور صغير، وبشأن كل نظام ضمانات وكالة الطاقة الذرية الدولية، أن ما نقوم بإنشائه هو آليات للتحقق من الالتزام بتلك الاتفاقية التي تحظر تلك الأسلحة، فيما يتعلق بمسألة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بينما في مسألة اتفاقية الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية)، يعمل وفد جنوب أفريقيا عن كثب مع وفد الولايات المتحدة للتحقق من حظر تلك الأسلحة أيضا، لأنه ورد هنا بصورة مباشرة ذكر وكالة الطاقة الذرية الدولية، فيما يتعلق بمسألة نظام الضمانات لضمان اتباع البلدان لاتفاقات الضمانات التي تم اتخاذها والتزاماتها كدول غير حائزة للأسلحة النووية وفق معاهدة عدم الانتشار.

إنني لم اعتبر قط أن التحقق مسؤولية وطنية بحتة. إنني أفهم عنصر المسؤولية الوطنية الخاص بالتحقق، لكنني لا أستطيع تصوره كمسؤولية وطنية بحتة. هذه نقطة واضحة إلى حد كبير، وسنسعى إلى استبدالها.

وفيما يتعلق بمسألة اللجنة المخصصة لنزع السلاح النووي - التي ليست بالضبط الكلمات التي يستخدمها مشروع القرار، ولكننا سنتغاضى عن ذلك بسبب لغة مشروع القرار في هذه الحالة بشكل خاص، إن لجنة مخصصة "لتناول نزع السلاح النووي"، أكثر غموضا من أسلوب سفير الولايات المتحدة في الإشارة إليها - ونحن المشاركون في مؤتمر نزع السلاح ندرك جيدا المقترحات الكثيرة التي طرحتها سائر الجماعات السياسية لتناول مسألة نزع السلاح النووي. وبعد إذنكم، السيد الرئيس، أن استعرض واحدا من ذينك الاقتراحين.

الأول اقتراح جنوب أفريقيا. وعلى الرغم من أنني أدرجه أولا، فإنني على يقين من أنكم لن تمانعوا انحيازي. إن الفكرة هي المداولة داخل مؤتمر نزع السلاح بشأن قضايا نزع السلاح النووي والتعرف على الخطوات الضرورية لإيصالنا إلى هذه النقطة. وهناك مفهوم سبق هذا بسبب الشعور بالإحباط لعدم معرفة أحد بكيفية قيامنا بالتوصل إلى نزع السلاح النووي وإزالة الأسلحة النووية، التي التزمنا بها جميعا وفقا معاهدة عدم الانتشار

باستثناء عدة بلدان في هذه الغرفة، هذا هو اقتراح واحد.

وهناك اقتراح مقدم من وفدكم، السيد الرئيس، إن وفد بلجيكا قدم اقتراحا إلى مؤتمر نزع السلاح بشأن هذه القضية. وهناك اقتراحات من وفود اليابان وكندا وبلدان حركة عدم الانحياز. إن هذه ليست مجرد رغبة مجموعة صغيرة من البلدان التي تقدمت بمشروع القرار هذا الغريب نوعا ما - أو هذا ما يبدو من حيث ردود الفعل عليه - ولكن يبدو بالنسبة لي أنه يتمتع بتأييد أوسع بكثير. وهناك رغبة في المجتمع الدولي، التي تنطلق من التجمعات السياسية، لتناول هذه القضية في مؤتمر نزع السلاح. ولهذا السبب لا نشير في نص مشروع القرار إلى لجنة مخصصة بشأن نزع السلاح النووي، الذي يمثل لغة مشفرة بالنسبة لنا جميعا نحن الذين نشارك في مؤتمر نزع السلاح، ولكن نستعمل كلمات "تناول مسألة نزع السلاح النووي".

أما النقطة التالية التي أود إثارتها فهي أن سفير الولايات المتحدة ذكر بأنه يعتبر أن "التوكيد بأن إقامة عالم خال من الأسلحة النووية تطلب صكا ملزما قانونا يجري التوصل إليه من خلال مفاوضات متعددة الأطراف ودولية أمر سابق لأوانه تماما". (مرجع سبق ذكره)

وأود أن أقرأ الاقتباس بكامله لأن ذلك ليس سوى جزء من الاقتباس، إنني أعتقد أنه يظهر الفكرة الواردة في مشروع القرار التي ليست هناك. فيما يلي نص الفقرة ١٩ بأكملها:

> "يؤكد أن عالم خال من الأسلحة النووية سيتطلب في نهاية الأمر ضمانات لصك ملزم قانونا يتم التوصل إليه من خلال مفاوضات متعددة الأطراف ودولية وفي إطار عمل يشمل مجموعة من الصكوك المعززة بصورة تبادلية".

إن ذلك يبدو لي واضحا. أما من حيث السعي إلى حظر الأسلحة النووية، فقد توصلنا إلى صك، وبالنسبة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية انتهينا باتفاقية. وينبغي أن يكون هناك في زمن ما. وإننا لم نثر مسألة الزمن في مشروع القرار - صك أو صكوك ستلزم الدول قانونا بعدم التطلع إلى الأسلحة النووية وعدم محاولة الحصول عليها. وإذا لم يكن هذا النص متضمنا في مشروع القرار فإن الدول الحائزة للأسلحة بوضعها الراهن سيكون لديها ما يبرر تماما تحفظاتها بشأن تدمير أسلحتها الخاصة بها. وما دام تهديد انتشار الأسلحة النووية وتهديد استمرار التفجير النووي مستمرا ودون وجود نظام تحقق أو شبكة قانونية لمنعه، لن نستطيع أبدا الوصول إلى نقطة نزع السلاح النووي.

وليس فقط أن نص مشروع قرارنا يرتكز على المنطق، بل قمنا ببذل جهود مصممة بعدم إطلاق حكم مسبق على القضية. إنه يقول بأنه يمكن التوصل إلى معاهدة أو مجموعة من الصكوك. وبعبارة أخرى، أنه يخاطب جانبي المناقشة بشأن هذه القضية بالتحديد - النهج التدريجي أو أي نهج آخر قد يرغب المرء في عرضه.

ثم يستعرض سفير الولايات المتحدة قائمة يعتبرها جدول الأعمال. إن مشكلتي مع القائمة التي قدمها سعادة سفير الولايات المتحدة هي أنني لا أختلف معها. وفي الحقيقة أقر بما جاء في القائمة وأؤيده. ولكن هذا ليس موضوع مشروع القرار. لقد أسلمنا في مشروع القرار بهذه الخطوات. ويرحب المشروع في الفقرة الحادية عشر من الديباجة بما أنجزته حتى الآن وبما تعد به في المستقبل بتخفيض للأسلحة الاستراتيجية. ونقول في الفقرة الثانية عشر من الديباجة "وتلاحظ في هذا الصدد بعض الخطوات المتخذة مؤخرا من جانب واحد وغيرها من الخطوات". لا يوجد ما نعارضه، ولكننا نتطلع إلى الخطوات التي سيتعين اتخاذها في المستقبل التي تفضي بنا إلى درجة الصفر التي التزمنا بها جميعا.

وأنتقل الآن إلى نقطتي الأخيرة. قال سفير الولايات المتحدة في آخر فقرة من خطابه "إنه قد يقوم بالفعل بصرف الأنظار عن عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار وغيرها من المحافل التي أنشئت للتفاوض بشأن قضايا نزع السلاح ومناقشتها" (مرجع سبق ذكره). لقد أثير هذا الشاغل مع مقدمي مشروع القرار. ولأن هذا ليس ما كنا نعتزم القيام به، وللتوضيح بأنه لم يكن في نيتنا القيام بذلك، أضفنا الفقرة ١٥، التي تؤكد المقصد، وفيما يلي نصها:

> "تشير إلى أهمية ما صدر من مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من مقررات وقرارات لاستعراض المعاهدة وتمديدها، وتشدد على ضرورة تنفيذ المقرر المتعلق بتعزيز عملية استعراض المعاهدة تنفيذا تاما".

وهكـــذا فإن مشروع القرار يؤيد في الحقيقة عملية استعراض معاهدة عدم الانتشار ولا يسعى بأي شكل من الأشكال إلى تقويضها. وكما قلت فيما مضى فإنني سأكون قد خرجت على مـــا لدي من تعليمات وسأتطلع بحزن إلى التقاعد في المستقبل القريب جدا إذا ما فعلت أي شيء من شأنه تقويض عملية الاستعراض.

لقد حاولت بالفعل أن آخذ موقفا إيجابيا من خطاب سفير الولايات المتحدة. إننا نشعر بخيبة أمل كبيرة كونه غير قادر على التسليم بحقيقة أن مشروع القرار: محاولة حقيقية ومعقولة ومعتدلـــة لإيجـــاد حـــل وسط لتحقيق الالتزام الذاتي وفق معاهدة عدم الانتشار لإزالة الأسلحة النووية. إن ما يجعل هذا أكثر سوءا هو إننا مقتنعون بأن تلك الوفود التي تكلمت بشأن هذه القضية في هذه اللجنة تدرك مدى اعتدال مشروع القرار هـــذا وجـــدول الأعمال الذي قدمه لهذا السبب فإنهم في موقف دفاعي.

تنظيم العمل

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود أن أقول بضع كلمات بشأن الوضع الحالي. لقد عرضت ١٠ مشاريع قرارات من ١٧ مشروع قرار في المجموعة ١، بشأن الأسلحة النووية. لقد عرضت ثلاثة مشاريع قرارات، من أربعة مشاريع قرارات بشأن أسلحة الدمار الشامل. وكان هناك مشروع قـــرار واحـــد فقط بشأن الفضاء الخارجي، وتم عرضه. وعُرض مشروعـــا قرارين من أصل خمسة بشأن الأسلحة التقليدية. وعرض مشروع قرار واحد من أصل ثلاثة بشأن التنمية الإقليمية. ولم يعرض أي مشروع قرار من أصل أربعة بشأن تدابير بناء الثقة. وعرض ثلاثة مشاريع قرارات من أصل ثمانية بشأن آليات نزع السلاح. وعرض مشروعا قرارين من أصل أربعة بشأن تدابير أخرى لنزع سلاح. ولم تعرض مشاريع القرارات بشأن تدابير الأمن الدولي والتدابير ذات الصلة.

وبالتالي، عرض ٢٢ مشروع قرار من أصل ٤٩ مشروع قرار وتعديل واحد. ولا تزال هناك ثلاث جلسات: اثنتين ليوم غد، الجمعة وواحدة ليوم الاثنين. وأشجع الوفود على التفكير في عرض مشاريع القرارات بأسرع وقت ممكن.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٠.